الخاتمـــــة

بعد هذا العرض لدور محمد حسين هيكل فى السياسة المصرية يمكن تسـجيل عـدد من النتائج التى تستخلص من الدراسة أهمها :

- تعدد اهتمامات هيكل سواء أكانت علمية أم ثقافية أم اجتماعية أم سياسـية منـذ مرحلـة النشأة والتكوين، وهو ما أهله للقيام بدوره فيما تلا تلك المرحلة مـن مراحـل امتـلأت بالنشاط وماجت بالأحداث.

- أداؤه لواجبه فى البرلمان أداء جيداً أغلب الفترة التى قضاها به وبخاصة أثنـاء رئاسـته لمجلس الشيوخ، ورغم ذلك كانت إقالته من تلك الرئاسة على أثر الاسـتجواب الشـهير الذى تقدم به مصطفى مرعى عضو المجلس.

- الاهتمام غير العادى الذى أولاه للتعليم بكافة أنواعه ومراحله خلال مسئوليته عـن وزارة المعارف العمومية، وهو ما يدل على تقديره للدور الحقيقى الذى يلعبه التعليم فـى بنـاء الأمم ونهضتها.

- انشغاله منذ مقتبل عمره بالقضية الوطنية وتتبعه لها فى جميع مراحلها التى مرت بـها، وهو ما يبرهن على إيمانه بتلك القضية وحرصه على تحقيق أمانى الوطن، وإن كـانت هناك بعض المآخذ التى أخذت عليه بشأن أسلوب التعامل معها.

- تفاعله مع أحداث المنطقة العربية والاهتمام بقضاياها والمسـاهمة فـى العمـل لإيجـاد الحلول الملائمة لها، وفى هذا دلالة على اتساع رؤيته السياسية وعدم الانغلاق بها علـى الدائرة المصرية فحسب.

- عدم اقتصار فكره على ما يتعلق بأمور السياسة فقط، فقد اهتم بقضايا مصر الاقتصاديـة والاجتماعية التى عايشها، وسجل رؤيته لتلك القضايا، وهى رؤية تدل على ما تمتع بـه صاحبها من تفكير منظم إلى حد كبير.

وإذا كانت هذه أهم الإيجابيات التى تحسب لهيكل فقد كانت له فى الوقت ذاته بعـض من السلبيات التى تسجل عليه، كتبريره تعطيل محمد محمود للحياة النيابية وإيقـاف العمـل ببعض مواد الدستور فى عامى ١٩٢٨ ، ١٩٢٩، وإنكاره تزوير الانتخابات البرلمانية عـام

١٩٣٨، واتفاقه فى كثير من الأحيان مع سياسة القصر الأوتوقراطية - وبخاصة إبان حكم فاروق - بهدف المصلحة المشتركة، هذا فضلاً عن التناقضات الكثيرة التى وقع فيها والتى تظهر بصورة واضحة فى موقفه من الحياة النيابية خلال الفترة السابقة على دخوله البرلمان عام ١٩٣٦ ٠ ومما لا شك فيه أنه بذلك يعد أحد المسئولين عما أصاب الديمقراطية من تعثر فى سيرها فى ظل هذا المناخ٠

ولكن على أية حال إذا وضعت إيجابيات شخصية هيكل وسلبياته فى ميزان فإن كفة الإيجابيات سيكون لها اعتبارها المتميز دون شك٠

obeikandl.com

الملاحق

obeikandl.com

ملحـــق رقـم (١)

obeikandl.com

سـرى

لم يهدأ صاحب المعالى احمد محمد خشبه باشا منذ ما اتخذ الاحرار الدستوريون قرارهم بأنابة هيكل باشا عن رئيس الحزب بدل احمد خشبه باشا .

ففى يوم الثلاثاء مساء زار معالى احمد خشبه باشا النائب الدستورى الشيخ القرضى وغيره من النواب الدستوريين الذين يشعرون نحوه بميل أو عطف وفى مساء الاربعاء عقد انصاره فى الحزب اجتماعا فى منزل مدكور باشا وكذلك ببذل الشيخ رضوان السيد وجمال العبد مجهودا كبيرا لاستمالة عدد كبير من النواب الدستوريين لحركتهم بحجة انهم يريدون توحيد الصفوف واتتلاف الحزب وان الوسيلة لذلك هى فى تنحى هيكل باشا واعادة احمد خشبه باشا .

وسيعقد انصار احمد خشبه باشا اجتماعا الساعة ٦ مساء اليوم فى منزل الشيخ القرضى بالحلمية لتنظيم صفوفهم وترتيب حركتهم وهم مصممون على انه اذا لم تنجح حركتهم فانهم يخرجون من الحزب ويعلنون بيانا بذلك ليكونوا كتلة اخرى خارج حزب الاحرار الدستوريين .

اما احمد خشبه باشا فانه يقول أنه عومل معاملة لم يكن فيها شئ من الحرص على كرامته ولا مركزه وأن أهله انفسهم هم الذين خلقوا له المتاعب من اول يوم .

وربما انتهت هذه الحركة وسيشهر ذلك يوم الثلاثين غالبا !!

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١

ملحـــق رقـم (٢)

obeikandl.com

" مذكـــــــرة "

كتب الشيخ رضوان السيد بشته عضو مجلس النواب (الحر الدستورى) عريضة مرفوعة الى معالى عبد العزيز فهمى باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين يعرض فيها ما حدث ويطالب بتصحيح الموقف وتوحيد الكلمة ولو بأقامة نائبين اثنين لرئيس الحزب احدهما معالى هيكل باشا والآخر احمد خشبه باشا ووقع العريضة معه ١٧ من الأحرار الدستوريين الذين يؤيدون احمد خشبه باشا .

ولما عرضت العريضة على خشبه باشا غضب وقال للشيخ رضوان السيد أنك تقول ان اغلبية الحزب معنا ـ فقال له أننا اكثر من اربعين ولم يتم التوقيع من الجميع .

ولما علم معالى هيكل باشا بهذه العريضة أخذ يتصل بالأعضاء واحدا واحدا ويتكلم معهم . وقد ترجه حفنى بك الى احمد خشبه باشا وقال له ان الواجب ان تلا يؤيد هذه المساعى ولا يجرى وراء حركة يقوم بها الشيخ رضوان بشته والشيخ محمود القوصى وأمثالهما وان الواجب ان يترك الجو قليلا لمعالى هيكل باشا فان استطاع ان يقوم بنهضة حزبية ونشاط سياسى يعود على الحزب فأننا نؤيده وان لم يستطع فأننا مستعدون لتغييره .

ولا تزال المساعى مبذولة لكتم هذه الحركة وتهدئة الحالة فى الحزب حتى يبدأ معالى هيكل باشا نشاطه الحزبى والسياسى كما يقول .

٨ ديسمبر سنة ١٩٤١

ملحـــق رقـم (٣)

obeikandl.com

سـري

يبذل صاحب المعالي الدكتور محمد حسين هيكل باشا جهودا متواصلة من جانبه لتطمئن له الحالة في حزب الأحرار الدستوريين لأن المفهوم ان نيابته عن الرئيس جاءت تمهيدا ليتولى هو رياسة الحزب نهائيا . فمعاليه كثير الاتصال بالفريق المؤيد لمعالي احمد خشبه باشا من أمثال جمال العبد وعمر الديب والشيخ محمود القومي ليتفاهم معهم خصوصا بعد ان علم ان الشيخ رضوان السيد حرر عريضة ليقدمها لمعالي عبد العزيز فهمي باشا يطعن فيها على ما جرى في اجتماع الحزب الأخير ويطلب تسوية الخلاف ومعنى هذا الطعن على نيابة هيكل باشا عن رئيس الحزب . ومن جهة اخرى أقام هيكل باشا وليمة غداء يوم الاربعاء ١٠ الجاري دعا اليها احمد خشبه باشا وسيد خشبه باشا ورشوان محفوظ باشا ومصطفى عبد الرازق باشا واحمد عبد الغفار باشا وعبد المجيد ابراهيم باشا وابراهيم الطاهري بك وحفني محمود بك ومحمد توفيق خليل بك وعلي عبد الرازق بك وكان الغرض من هذه الوليمة هو الاجتماع وتصفية المسائل الحزبية وجها لوجه ولكن لم يحضر احمد خشبه باشا واعتذر بخطاب لهيكل باشا ولم يحضر سيد خشبه باشا لأنه مسافر وعلى ذلك لم تنجح الفكرة . ويعتبر احمد خشبه باشا لا يزال غاضبا يدبر حركته الحزبية ضد هيكل باشا بواسطة اعوانه الشيخ رضوان السيد وغيره . وهذه الحركات تجعل هيكل باشا مضطرا لمراقبتها والعمل على افساد كل مناورة حزبية يقومون بها .

يتردد في المقامات الخاصة أن معالي عبد الحميد بدوي باشا يفكر جديا في الاستقالة لأن هناك حركة هجوم برلماني تدبر للنيل من تصرفات معاليه العامة والخاصة وبعض الترقيات والاستثناءات التي أجراها لأقاربه ولكن دولة رئيس الوزراء لا يرغب في ان يتخلى بدوي باشا عن منصبه في هذه الظروف ويتمسك ببقائه الى جانبه ؟؟

****

١٣ ديسمبر سنة ١٩٤١

ملحـــق رقـم (٤)

obeikandl.com

" مذكـــرة "

على الرغم من تغيب اكثر رجال حزب الأحرار الدستوريين في المصايف فان احمد حشمت باشا يبدي نشاطا كبيرا يحاول ان يكسب به اكثرية الأصوات بجهته اذا جرى انتخاب لرياسة الوزارة . واعوانه في ذلك عمر الديب والشيخ رضوان بشته وهذان يستخدمان محمد محمود بدير افندي المحامي الشرعي ليقوم بدعاية بين رجال الحزب لأنه نشيط جدا .

والدعوة التي يقوم بها الاستاذ بدير تتلخص في ان هيكل باشا ألقى محاضرات على مرحلة لندن " كانت آخر محاضرة منها عن " ملكي اليهود " وان محفة روما انتقدت هذه المحاضرات ومعنى هذا أن رياسته للحزب لا يكون مرغوبا فيها اذا انتصرت دول المحور في هذه الحرب .

وقد دعا هيكل باشا حين كان بالقاهرة في الاسبوع قبل الماضي الشيخ بدير ويخه على ذلك توبيخا شديدا وقال له ان هيكل لا يكون داعية احد مهما كان . وانني لست اجير اليهود كما تقولون . وانما انا رجل لي رأي اقوله واحتمل مسئوليته ند شرح محاضرته بما لا يخرج عن التحقيق التاريخي .

ولا يزال بدير يجتمع في دار النساء بعمر الديب والشيخ رضوان بشته ينتقل بين رجال الحزب .

ويقابل هذه الحركة حركة اخرى يقوم بها احمد عبد الغفار باشا يريد ان يجعل مصطفى عبد الرازق باشا رئيسا للحزب . ويعبر لهذه الحركة انصار مطلقا . لأن رياسة الحزب تقتضي نشاطا سياسيا واختلاطا كثيرا . ورجال الحزب يقولون ان الشيخ مصطفى باشا لا يصلح لذلك مطلقا .

اما هيكل باشا فلا زال يعمل على تأجيل مسألة الرياسة وهو يصرح ان الحزب مر به فترة طويلة من غير رئيس حتى اذا كانت حوادث سنة ١٩٣٨ واختير المرحوم محمد محمود باشا رئيسا للوزارة لم يكن امام الحزب الا ان يختاره رئيسا له .

وهو يرجو ان تجيء الحوادث بما يحقق هذا الأمر مرة اخرى .

ولما كان عدد كبير من رجال الحزب مع هيكل باشا في رأي البر من امثال ابراهيم بك الهلباوي وعبد الجليل باشا ابو السعود وحفني بك محمود وغيرهم فهيكل باشا مطمئن الى ان لن يحدث في الحزب أي حادث مدة الصيف .

١٩٤٢/٨/١١

ملحـــق رقـم (٥)

obeikandl.com

مذكـــــــره
مرفوعة الى مجلس الـــــــــوزرا
عن تدريس اللغة العربيـــة

يشتد الآن الجدل بين المتخرجين فى دار العلوم ، وفى كلية اللغـــة العربية بالازهر ، حول تعيين هؤلاء أو أولئك مدرسين للغة العربيـــة والثقافة الاسلامية فى مدارس وزارة المعارف والذى اتبعته الـــوزارة مذ بدأ تخرج أبناء كلية اللغة العربية بالازهر الى الآن مطرد لم يتغير فالمتفوقون من خريجى دار العلوم — وهم الخمسة أو الستة الاوائل — تعينهم وزارة المعارف فى مدارسها كما أن الجامعة الازهرية تعين المتفوقين من خريجى كلية اللغة العربية بالمعاهد الدينية أما سائر المتخرجين فـــى دار العلوم وفى كلية اللغة العربية فيلتحقون جميعا على قدم المســـاواة كمدرسين فنيين بالمدارس الحرة التى تمنحها وزارة المعارف اعانات قدرها سبعة جنيهات عن كل مدرس من هؤلاء . والمفهوم أنهم يوظفون بعد ذلك فى مدارس الوزارة متى تساووا فى عام التخرج وفى تقارير المفتشين وفيمـــا تقرره الوزارة من مؤهلات التعليم كامتحان المسابقة أو ما سواه كما تراه محققا للمصلحة العامة ، وتطبيقا للقاعدة السابقة فى هذا العام وفى العام الذى سبقه عين أوائل المتخرجين فى كلية اللغة العربية بالازهر بالمعاهد الدينية وعين أوائل المتخرجين فى دار العلوم بمدارس الوزارة ورشح الباقون من هؤلاء أو أولئك للتعليم الحر .

وانما يشتد الجدل اليوم لأن المتخرجين فى كلية اللغة العربية بالازهر يريدون أن يعين بعضهم بمدارس الوزارة دون مراعاة للقاعدة السابقة ، ويخالفهم خريجـــو دار العلوم فى ذلك ويرون أنهم ما داموا لا يعينون فى المعاهد فيجب أن تكون لهم أولوية التعيين فى مدارس الحكومة ! وهذا الجدل ليس جديدا وليـــس وليد هذا العام . وقد تناول فى الماضى مسائل أدق من مسألة اليوم . ومع أن لجنة تألفت برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد باشا لطفى السيد مدير جامعة فؤاد الاول ووضعت أساسا لتصفية هذا الموضوع ، ومع أن فضيلـــة الاستاذ الاكبر الشيخ المراغى شيخ الجامع الازهر قبل الاساس الذى أقرتـــه

هذه اللجنة ، والذى تناول أبناء قسم اللغة العربية بكلية الآداب بالجامعة كما تناول أبناء دار العلوم وكلية اللغة العربية بالازهر ، فقد بقى الامر معلقا الى اليوم ولم يتيسر تنفيذ ما انتهت اليه هذه اللجنة من مشورة .

ويجمل بى قبل أن أصل الى هذا الجدل الذى حدث منذ سنتين أو نحوهما ، والى تقرير اللجنة ، أن أرجع الى ما كان من تطورات حدثت قبل ذلك وأدت الى الوضع الحاضر للمسألة . فقد أنشئت مدرسة دار العلوم فى سنة ١٨٧٣ بناء على ما عرضه المرحوم على باشا مبارك وزير المعارف اذ ذاك على مسامع المغفور له الخديو اسماعيل باشا وظلت وحدها تخرج مدرس اللغة العربية بمدارس الحكومة الى سنة ١٩٢٨ دون أن تنشأ الى جانبها مدرسة لتخريج هذا المدرس . ومع أن الازهر الشريف كان يعلم علوم اللغة العربية خلال هذه السنوات الخمس والخمسين ، ومع أن الجامعة المصرية الاهلية انشئت فى سنة ١٩٠٨ وكان أساسها كلية الآداب حيث كانت تدرس علوم العربية ، مع هذا وذاك لم يفكر أحد فى الالتجاء الى معهد غير دار العلوم يعين منه مدرس اللغة العربية بمدارس الحكومة .

حدث أن ضمت الجامعة المصرية الاهلية الى الحكومة فى سنة ١٩٢٥ . وقد ترتب على هذا الضم أن تقوت كلية الآداب ، وأن تقوى قسم اللغة العربية فيها كما نشأت كلية العلوم وبدأت تعد الناشئة اعدادا جامعيا على الطريقة العلمية الحديثة فى أوروبا . على أن انشاء كلية العلوم وتقوية كلية الآداب لم يدع السن تفكير جديد فى علاقة الكليتين بتخريج المعلمين حتى سنة ١٩٢٨ ، بل بقيت مدرسة المعلمين العليا تعد أبناءها ليكونوا مدرسين لما سوى اللغة العربية من العلوم ، وبقيت دار العلوم تعد مدرس اللغة العربية لجميع مراحل التعليم الحكومى . ولقد كان الاساتذة الاولون للغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول من ابناء دار العلوم فيما خلا المستشرقين الذين انتدبوا خصيصا لتوجيه تعليم اللغة وجهة جديدة تتفق مع المنهج الحديث فى دراسة اللغات .

كانت سنة ١٩٢٨ بدء تطور عظيم فى أمر المعلمين وتخريجهم وتنظيم المعاهد الخاصة بهم . فقد استدعت وزارة يومئذ — وكانت وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا — خبيرين عالميين فى شؤون التربية هما المسيو كلاباريد السويسرى ، والمستر مان الانجليزى ، وعهدت اليهما ببحث نظم التربية والتعليم فى مصر .

وقد قام كل من الخبيرين بمهمته على وجه دقيق ووضع عنها تقريرا لا يزال مرجعا من المراجع الهامة فى وزارة المعارف . وكان اعداد المدرسين من أهم ما تناولاه . وقد اقترحا انشاء معهدين للتربية يكون احدهما ابتدائيا مهمته تخريج معلمى المدارس الابتدائية ، والآخر عاليا لتخريج معلمى المدارس الثانوية . وانشىء المعهدان على أن يكون أبناء المعهد الابتدائى من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية ، وأن يكون أبناء المعهد العالى من الحاصلين على اجازات الجامعة ، وذلك لاتصال التعليم الثانوى بالتعليم الجامعى اتصالا مباشرا .

بينما كان الخبيران الاجنبيان يدرسان نظم التربية والتعليم فى وزارة المعارف كان حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ المراغى يدرس فى نفس الوقت طرق الاصلاح للازهر والمعاهد الدينية . وقد أعد فضيلته مذكرة بهذا الاصلاح ضمنها اقتراحاته بانشاء كليات خاصة منها كلية الشريعة وكلية اللغة العربية ولما كانت مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم قائمتين ، الاولى لاعداد القضاة الشرعيين والثانية لاعداد مدرسى اللغة العربية ، فقد اقترح فضيلته الغاء مدرسة القضاء الشرعى والغاء تجهيزية دار العلوم تمهيدا لالغاء دار العلوم نفسها . وقد وضعت لجنة برئاسة فضيلته الاقتراحات التى ترتبت على هذه المذكرة وصدر فى سنة ١٩٣٠ قانون بنظيم هذا الاصلاح الغى فى سنة ١٩٣٦ وابدل بقانون آخر . وعلى أثر صدور قانون سنة ١٩٣٠ ألغيت تجهيزية دار العلوم تدريجيا والغيت مدرسة القضاء الشرعى كذلك . أما دار العلوم نفسها فقد بقيت تؤدى المهمة التى انشئت لها منذ سنة ١٨٧٣ .

يخرج ما يتعلق بمدرسة القضاء الشرعى عن نطاق موضوعى فلا أتعرض له . أما دار العلوم وتخريج مدرس اللغة العربية فهو مدار هذا البحث . ولا بد لذلك من عرض الاساس الذى بنى عليه فضيلة الاستاذ الاكبر رأيه فى الغاء هذه الدار وتجهيزيتها واحلال كلية اللغة العربية محلها لانتقل الى ما كان من تطور المسألة بعد ذلك تطورا انتهى بها الى الوضع الحاضر .

فقد كان أساس هذه السياسة على ما جاء بمذكرة فضيلة الاستاذ الاكبر أن يكون التعليم فى القسمين الاولى والثانوى عاما على مثال التعليم فى المدارس الاميرية ويعلم فيهما كل ما يعلم فى المدارس الاميرية ماعدا اللغات ويعلم فيهما علوم الازهر الاصلية . وأن يستغنى عن الكتب القديمة بأحسن منها ، وأن ينتهى ذلك الى توحيد التعليم لنبلغ الغاية العظيمة التى ننشدها من توحيد التعليم وتجانس

العلماء ، ومن الفائدة العظيمة التى تعود على الامة نفسها من العناصر القوية فى اللغة العربية ، وأن يكون تأليف مجالس الادارة ومجلس الازهر الاعلى على وجه تمثل فيه وزارة المعارف تمثيلا قويا ، وأن يكون قسم التفتيش فى اللغة العربية والعلوم الحديثه مشتملا على رجال يكون لوزارة المعارف رأى فى اختيارهم) .

على هذا الاساس الذى جاء بمذكرة فضيلة الاستاذ الاكبر تألفت لجنة برئاسة فضيلته ، وبوكالة سعادة عبد الفتاح باشا صبرى وكيل وزارة المعارف اذ ذاك ، وعضوية فضيلة الاستاذ الشيخ عبد العزيز البشرى السكرتير البرلمانى لوزير المعارف يومئذ وصاحب العزة محمد خالد حسنين بك مفتش العلوم الحديثه بالازهر والمعاهد الدينية . وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا جاء فيه فيما يتعلق بتعليم اللغة العربية فى الازهر والمعاهد الدينية وصلة هذا التعليم بوزارة المعارف وبدار العلوم ما نصه .

(ومن حيث قد تبين أن وزارة المعارف تستعين الآن بفنيين واسعى الخبرة على وضع نظم وافية لمدارس المعلمين العليا ومنها دار العلوم ، وربط الصلات بين الدراسات المتجانسة فى التعليم العالى فقد رأت (اللجنة) أنه يحسن الانتظار فى تقسيم الدراسة فى القسم العالى حتى يجتمع الرأى فى ذلك ، وبهذا تتهيأ الفرصة لاستفادة الازهر نفسه بنتائج هذا البحث الذى ربما تأثرت به دار العلوم الى حد كبير . ومن المفهوم أنه ستكون بين هذه المدرسة وبين قسم اللغة العربية وآدابها فى الازهر أوثق الصلات فى مناهج التعليم ... وقد تذاكرت اللجنة فى الطريقة العملية المنتجة التى تضمن كفاية خريجى الازهر لتدريس اللغة العربية وآدابها سواء فى المعاهد الدينية أم فى المدارس الاميرية فرأت أن تشترك وزارة المعارف ، بما لها من قديم الخبرة فى اساليب التعليم ، فى وضع خطط الدراسة ومناهجها فى القسم الثانوى والقسم العالى المحرر لدراسة اللغة العربية وآدابها وقسم التخصص فى هذه الدراسة وأن تشترك كذلك اشتراكا فعليا فى وضع اسئلة الامتحانات وفى مباشرتها تحريريا وشفويا وعمليا ... وقد رأت اللجنة أن يكون امتحان المتخرج من دار العلوم والقسم العالى المحرر فى الازهر للغة وآدابها واحدا للفريقين . وعلى حسب الترتيب فى النجاح يكون القبول فى قسم التخصص على أنه بعد أن يثبت بالامتحان النهائى لطلبة دار العلوم وطلبة ذلك القسم فى الازهر انهما متكافئان فى التخريج يبدأ بالاستغناء بالازهر عن دار العلوم

١٠ـ كانت السياسة التى بنيت مذكرة فضيلة الاستاذ الاكبر على اساسها ، والتى قام عليها تقرير لجنة اصلاح الازهر ، موضع خلاف عليها بين شيوخ المعاهد . اختلفوا على امكان توحيد التعليم فى المعاهد الدينية والمدارس الاميرية ، وعلى امكان الاستغناء عن الكتب القديمة باحسن منها ، وعلى مبلغ الصلة التى تكون بين الازهر ووزارة المعارف واشتراك الوزارة فى وضع خطط الدراسة ومناهجها ، وفى وضع اسئلة الامتحانات وفى مباشرتها تحريريا وشفويا وعمليا ، وفى أن يكون امتحان التخرج فى دار العلوم وكلية اللغة العربية بالازهر والحذا للفريقين . وبحث لهذا الخلاف مظاهر فى الصحف . ولما كان فضيلة الأستاذ الاكبر الشيخ المراغى قد اضطر الى أن يستقيل فى ذلك الوقت من مشيخة الازهر والمعاهد الدينية فقد رجحت فى التنفيذ كفة الرأى الذى يخالفه بعد أن كان الرأيان متعادلين أو يكادان قبل استقالته .

١١ـ والواقع أن مقترحات فضيلته ومقترحات اللجنة فى الاصلاح لم تنفذ على النحو الذى رسمت به ، فلم تشترك وزارة المعارف فى أمر الدراسة بالازهر الا بمقدار انتداب رجال منها يختارهم الازهر باسمائهم للتدريس فيه ، ولحظ غير أساسى فيما خلا ذلك . ولقد ظل الامر وما يزال كذلك الى وقتنا الحاضر . ولعل للازهر والمعاهد الدينية من الحرص على استقلالها عذرا عن ذلك . ولعل ثمت أسبابا أخرى سيتاح لى فى هذه المذكرة أن أشير الى بعضها .

١٢ـ فى سنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ قام نزاع على دار العلوم بين الازهر وجامعة فؤاد الاول كان مظهره فى الصحافة أن أيد فريق ضم دار العلوم الى الازهر ، وأن أيد فريق آخر ضمها الى كلية الاداب بجامعة فؤاد الاول . وكان هذا النزاع مظهر الخلاف على جعل تدريس اللغة العربية . لقد بقى هذا التدريس محصورا الى ذلك اليوم فى ابناء دار العلوم لأن كلية اللغة العربية لما تكن قد خرجت أحدا من أبنائها ، وكانت موشكة أن تخرجهم فى آخر سنة ١٩٣٧ الدراسية . ولما كانت الجامعة تريد أن يكون لابنائها الذين يدرسون علوم اللغة العربية فى كلية الآداب نصيب من التدريس كنصيب أبناء المعاهد الدينية على الاقل ، فقد بدأ الجدل فى المسألة ووضعت الوضع الآتى . مادامت هناك ثلاثة معاهد لتخريج معلم اللغة العربية تحتمل ميزانية الدولة نفقاتها ـ وهى دار العلوم وكلية اللغة العربية للازهر وقسم اللغة العربية لكلية الآداب بالجامعة ـ فلماذا لا ننظر فى توحيد هذه المعاهد الثلاث فى معهد واحد يكون أقل نفقات ، وأقل لذلك ارتباقا للميزانية ، ومادامت المصلحة العامة هى الغرض الذى يجب أن نرمى اليه فيجب أن نبحث أى هذه المعاهد الثلاثة أصلحها وأجدرها لذلك بالبقاء .

١٣ ـ تألفت فى هذا الظرف لجنة برياسة سعادة لطفى السيد باشا مدير جامعة فؤاد الاول لاعادة النظر فى نظام معهد التربية . وقد اقترحت أن يختار طلبة المعهد من كليتى الآداب والعلوم بواسطة امتحان مسابقة بين من قضوا سنتين فى الكليتين و يمضون سنة بالمعهد بعد اتمام دراستهم الجامعية . ثم تعرضت اللجنة لمدرسى اللغة العربية و اختيارهم فقالت . (يسرى على مدرسى اللغة العربية نفس النظام المقرر لاعداد المدرسين ، فتفصل دراسة الثقافة عن دراسة التربية ، و يقبل بالمعهد من المتخرجين فى قسم اللغة العربية لكلية الآداب ومدرسة دار العلوم وكلية اللغة العربية بالازهر من ينجح فى امتحان المسابقة الذى يعقد لذلك . و يشترط فيمن يتقدمون لامتحان المسابقة من طلبة كلية الآداب أن يكونوا عند التحاقهم بالكلية فى نفس المستوى اللغوى والدينى الذى يشترط لدخول دار العلوم)

١٤ ـ أبلغت هذه النتيجة الى فضيلة الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر والمعاهد الدينية فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ و طلب وزير المعارف الى فضيلته أن يبدى رأيه فيها فأجاب فضيلته فى ٢٨ سبتمبر بما نصه . (انى أوافق تمام الموافقة على الطريقة التى اقترحتها اللجنة و أحب أن أعرف هل امتحان المسابقة يكون بعد التخرج و تمام الدراسة أو يكون بعد السنة الثانية كما سمعته من قبل من بعض من اشتغلوا فى اللجنة .)

١٥ ـ ظلت المسألة فى هذا الموقف دون تنفيذ لرأى اللجنة الى أن اسندت الى وزارة المعارف . ولما كنت أعرف من ميل فضيلة الشيخ الاكبر الى فكرة توحيد التعليم بالمدارس والمعاهد الدينية فقد تحدثت اليه فى الامر شفاها ثم بعثت اليه فى ٤ مايو سنة ١٩٣٨ بخطاب يقوم على اساس مذكرة فضيلته فى سنة ١٩٢٨ ، و هو الاساس الذى ذكرت نصه فى صفحة ٣ من هذه المذكرة . وقد أجابنى فضيلته بخطاب مؤرخ فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ يشير على فيه بألا أتعجل فى هذا الامر ، و يرى (أن الظرف الحاضر ليس ظرفا تنضج فيه الآراء فى موضوع خطير كهذا .) و اتباعا لمشورة فضيلته تركت التفكير فى أمر توحيد التعليم .

١٦ــ كنت قد انتهيت فى ذلك الوقت الى ضرورة تنفيذ الرأى الذى لم أتحول عنه فى يوم من الايام : ذلك أن تغيير البرامج فى المدارس قليل الجدوى اذا لم يتهيأ للتعليم المعلم الكفء القدير على أداء مهمته على الوجه الاكمل . لذلك رأيت أن أبث بين المعلمين القائمين بالتدريس روح الثقة بأنفسهم ، وأن أشهد لهم شهادة الحق بأنهم يؤدون رسالة جليلة الخطر . وأنهم يقومون فى ادائها بكفاءة كثيرا ما أنكرها غيرهم عليهم ، وأن أمهد للجيل الجديد الناشىء فى أحضان الاستقلال ، والذى نقع عليه بسبب هذا الاستقلال أعباء أكبر من أعباء الجيل الذى سبقه ، دراسة أدق وأوفى . ولتحقيق هذه الغاية عدت الى دراسة النظم التى تسير عليها معاهد اعداد المعلمين وانتهيت فى أمر معهد التربية وصلته بكليتى العلوم و الآداب الى الرأى الذى انتهت اليه لجنة لطفى باشا السيد مع شىء من التعديل وافقتنى عليه اللجنة التى اشتركت معى فى هذا البحث ، وكان عميدا كليتى العلوم و الآداب بين أعضائها . أما دار العلوم فقد شاركتنى اللجنة الرأى فى أن تنظم تنظيما جامعيا مع بقائها مستقلة استقلالا ذاتيا تشرف عليه وزارة المعارف اشرافا دقيقا ، وأن يكون الغرض الذى ترمى اليه تخريج معلم للغة العربية والثقافة الاسلامية قدير على أن يجمع فى ثقافته بين حياتنا القومية وصلاتنا بالعالم الحاضر وعلمه وأدبه وبين ماضينا المتصل أوثق الصلة بالحياة الاسلامية والتفكير الاسلامى ، وبحياة الشرق العربى وتفكيره وفلسفته ومصادر هذه الفلسفة . بذلك يكون خريج دار العلوم صلة ثقافتنا المستقبلة بماضينا ، ويستطيع بذلك أن يؤدى رسالة معلم اللغة على خير وجه .

١٧ــ وقد كنت وكان اعضاء اللجنة متأثرين فى تحديد هذا الغرض بفكرة يقرها رجال التربية فى العالم كله . تلك أن معلم اللغة العربية ، كمعلم اللغة القومية فى أية أمة من الامم ، لا تقف مهمته عند تدريس هذه اللغة فى نحوها وصرفها وبيانها وبديعها ، بل تتعدى ذلك ، ويجب أن تتعداه ، الى دراسة الادب القومى ومصادره واتجاهاته وصلته بالحياة العامة والخاصة فى مختلف الاجيال وتصويره لمطامح الامة واتجاهاتها النفسية . ولشخصية المعلم فى توجيه تفكير الطلاب حين تدريس هذه الشؤون حظ عظيم .

١٨ــ كذلك رأت اللجنة اعداد الناشئة للالتحاق بدار العلوم وهم فى سن وفى درجة من المعرفة والثقافة يكون توجيههم على أثرها الى هذه الغاية أيسر وأكثر تحقيقا للغرض . من ثم أشارت بأن يؤخذ أبناء المعاهد الدينية بعد نجاحهم فى السنه الثانية الثانوية بمسابقة يلتحقون على أثرها بقسم اعدادى للدار حتى اذا أتموا مرحلته كانوا قد هيئوا لدار العلوم فى نظامها الجديد تهيئة صالحة .

١٩ــ أقر مجلس الوزراء النظام الجديد لمعهد التربية لأن نظامه الاول كان صادرا بقرار منه ، وأقررت نظام دار العلوم الجديد لان نظامها الاول كان صادرا بقرار من وزير المعارف . فلما نشر النظامان تحدث الى فضيلة الشيخ الاكبر فى أن ايعاد سنتين اعداديتين لدار العلوم فيه معنى اعادة قسم من تجهيزية دار العلوم وقد الغيت بالقانون الذى صدر فى سنة ١٩٣٠ فلا تجوز اعادتها . ومع أن هذا القانون كان قد الغى فى سنة ١٩٣٦ وحل محله قانون آخر للازهر والمعاهد الدينية ، ومع أن هذا القانون الآخر لم يرد به ذكر لتجهيزية دار العلوم وجواز اعادتها أو عدم جوازها ، مع هذا وذاك رأيت أن لا موضع للجدل فى قيمة الاعتراض من الناحية القانونية وأن لا أجعله محلا للخلاف فى هذا الظرف .

وتفاهمت مع فضيلته على عدم انشاء القسم الاعدادى وعلى أن يؤخذ أبناء دار العلوم من الحاصلين على الشهادة الثانوية للازهر والمعاهد الدينية ، على أن أزيد فى سنى الدراسة بالدار على وجه يحقق الغرض الذى قصدته وقصدت اللجنة اليه جهد المستطاع . وكذلك فعلت . ونفذ النظام الجديد من العام الدراسى الحاضر .

٢٠ــ فى أثناء الحديث الذى دار بينى وبين فضيلة الاستاذ الاكبر تناولنا مسألتين . الاولى أن الاساس الذى وضع عليه قانون سنة ١٩٣٠ ، وهو توحيد التعليم فى المعاهد الدينية والمدارس الاميرية فيما سوى اللغات الاجنبية فى الثانية والامور الدينية البحتة فى الاولى ، هذا الاساس لم يتحقق . بل لقد عدل قانون الازهر فى سنة ١٩٣٦ ثم فى سنة ١٩٣٨ تعديلا أضعف من تدريس العلوم الحديثة فى المعاهد لسبب ابداه رجال المعاهد أنفسهم ، هو أن هذه العلوم لا تدع الوقت الكافى لكى يدرس الطلبة العلوم الدينية درسا وافيا . والثانية أن اشتراك وزارة المعارف فى اعداد الطلاب لكلية اللغة العربية لم يتحقق على الوجه المبين

فى التقرير الذى وضع القانون على أساسه . فالوزارة لا تشترك فى وضع خطط الدراسة ومناهجها ولا فى وضع أسئلة الامتحانات وفى مباشرتها تحريريا وشفويا وعمليا اشتراكا رئيسيا أساسيا . وكل ما هنالك أن الازهر يختار بعض موظفى الوزارة للاشتراك فى هذه الامور بغير أن يكون لرأى الوزارة أو سياستها دخل فى هذا . وامتحان التخرج فى دار العلوم وفى كلية اللغة العربية ليس واحدا ولا يمكن أن يكون واحدا لاختلاف مواد الدراسة وطرق التدريس فى المعهدين على أن تناولنا هاتين المسألتين لم ينته بنا الى حلهما لاختلاف الطريق الذى يسير فيه كل من المعهدين .

٢١ــ على أننى رأيت من الخير أن ينفذ اقتراح لجنة لطفى باشا السيد ، مادام فضيلة الشيخ الاكبر قد قبل أساسه ، باعتبار هذا الاقتراح خطوة لا بأس بها فى سبيل توحيد الثقافة المصرية والثقافة العربية ، وفى سبيل حل المشكلة القائمة بسبب تعدد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية . ولا أزال أرجو أن تتحقق هذه الخطوة آملا أن تكون مقدمة خطوات أخرى لتوحيد الثقافة .

٢٢ــ أعلم أن قوما أولى رأى من المشتغلين بشؤون التربية والتعليم يرون غير هذا الرأى ويعتقدون أن اعدادا معلم اللغة العربية للمعاهد الدينية يجب أن يختلف عن اعداد معلم اللغة العربية لغيرها من المعاهد . وحجتهم فى ذلك أن الغاية التى يجب أن يجعلها معلم اللغة العربية بالمعاهد الدينية نصب عينه تختلف عن الغاية من تعليم اللغة فى المدارس الاميرية . فأساس المعاهد الدينية وسبب وجودها التخصص فى علوم الدين . ومعلم اللغة العربية بها يجب لذلك أن يكون حجة فى لغة هذه العلوم ، على حين يجب أن يكون معلم اللغة العربية فى المدارس الاميرية حجة فى الثقافة الاسلامية بوجه عام ، حجة فى الادب وتاريخه القديم والحديث واتصاله بآداب الامم الاخرى ، حجة كذلك فى لغة العلوم الحديثة وما يتصل بها . وليس الجمع بين أن يكون الانسان حجة فى لغة العلوم الدينية وفى الادب القديم والحديث ولغة العلوم الحديثة بالامر اليسير . ولذلك يرى أصحاب هذا الرأى أن تختص كلية اللغة العربية بالازهر بتخريج مدرسى اللغة العربية فى المعاهد ، وأن تختص دار العلوم بتخريج مدرس اللغة العربية فى المدارس الاميرية على اساس من الثقافة الاسلامية . وهذه حجة لها قدرها لا ريب . لكن الاقتراح الذى قدمته لجنة لطفى باشا السيد وقبله فضيلة الاستاذ الاكبر لا ينفيها مادام الامر فى المسابقة التى ستعقد للالتحاق بمعهد التربية على

التخرج . والقيام تحت اشرافه فى السنتين الاخيرتين قبل التخرج انما الغرض منه تخريج معلم اللغة العربية بالمدارس الاميرية ، و مادام امتحان المسابقة الذى يعقد لابناء المعاهد الثلاثة كى يلتحقوا بمعهد التربية سيكون ملحوظا فيه بطبيعة الحال هذا الغـــرض .

٢٣ــ اذا انتهى الامر بقبول هذا الاقتراح ، وبأن يعقد امتحان المسابقة للالتحاق بمعهد التربية بعد أن يمضى الطالب سنتين بدار العلوم ، أو بكلية اللغة العربية للازهر ، أو بقسم اللغة العربية بكلية الآداب فانى أضيف اليه اقتراحا آخر أستمده من تقرير لجنة اصلاح الازهر . ذلك أن توحد الامتحانات بالنسبة لمن يقبلـــون من هذه المعاهد الثلاثة ليكونوا تحت اشراف معهد التربية من يوم أن يتعلموا مادة التربية ، أى منذ آدائهم امتحان المسابقة و نجاحهم فيه . و هذا التوحيد ضرورى حتى اذا حصلوا على الشهادة النهائية فى معاهدهم و انتقلوا منها ومن اشراف معهد التربية الى هذا المعهد بالذات كان التجانس بينهم كفيلا بحسن توجيه التعليم فى المدارس على اساس من كفاءة الاساتذة و قوة شخصيتهم ، و يجنب التعليم بذلك ما يجره عدم تجانس المعلمين من اضطراب تخشى نتائجه

٢٤ــ على أن قبول هذا الاقتراح أو تعديله أو تغييره لا يحل المشكلة الحاضرة بين الازهر و دار العلوم . ولذلك أرى واجبا على أن أتم هذا البحث بأن أذكر أطوار هذه المشكلة الاخيرة و أن أنتهى فيها الى الاقتراح الذى أراه كفيلا بحلها و بحل المسألة الاساسية معها .

٢٥ــ فقد كان منشأ هذه الازمة عدم اكتفاء خريجى كلية اللغة العربية باعتراف وزارة المعارف بفنية شهادتهم طبقا للقانون و ترشيحها اياهم للتعليم الحر على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم على النحو السابق بيانه فى صدر هذه المذكـــرة . و تسبب عن عدم اكتفائهم هذا أن طالبوا بأن يعين جماعة منهم حالا بمدارس الوزارة . ولما كان المتفوقون منهم يعينون فى المعاهد الدينية كما يعين المتفوقون من أبناء دار العلوم بمدارس الحكومة فقد رأت الوزارة فى اجابة هذا الطلب ما قد يعده أبناء دار العلوم اجحافا بهم . هذا فضلا عن أن خريجى كلية اللغة العربية لم يجربوا بعد فى التعليم و لم تثبت مقدرتهم الفنية فيه ، خاصة و أن امتحانهم النهائى ليس هو بعينه امتحان دار العلوم . لهذين الاعتبارين آثرت الوزارة أن تستمر فى الخطة التى سارت عليها حتى تجمع بين الحرص على مصلحة التعليم و على مصلحة أبناء دار العلوم و على تنفيذ قانون الازهر والمعاهد الدينية

بصرف النظر عما طرأ على القواعد التى بنى عليها من تغيير ، وذلك الى أن تتهيأ الفرصة لوضع قاعدة لتوحيد معاهد تخريج معلم اللغة العربية ، أو لتوحيد برامجها و امتحاناتها على النحو الذى وضعته لجنة لطفى باشا السيد أو على نحو آخر .

٢٦ـ وقد رد خريجو كلية اللغة العربية بالازهر على هذه الاعتبارات بأنهم على استعداد لأن يدخلوا مع خريجى دارالعلوم فى مسابقة يتبين منها أنهم أكثر صلاحية للتدريس ولم يبد أبناء دارالعلوم أعتراضا أساسيا على المسابقة لذاتها . ولكنهم ذكروا أن مدارس الوزارة لم تأخذ من خريجيهم الا الى سنة ١٩٣٠ ، و أن لهـــم لذلك أقدمية لا يجوز تفويتها عليهم ، كما رأوا أن برنامج دارالعلوم الذى وضع خصيصا لتخريج مدرس اللغة العربية بالمدارس يجب أن يكون أساس المسابقـــة التى يجب أن لا تجرى الا بين المتساوين فى الاقدمية ، أو على الاقل الا بين الذين قضوا فى التدريس بالمدارس الحرة زمنا معينا تعتبره الوزارة كافيا لاهلية التدريس بمدارسها .

٢٧ـ واعترض أبناء كلية اللغة العربية بالازهر على أن يكون امتحان المسابقة تحريريا و شفويا وعمليا على اساس نظام دارالعلوم دون مراعاة لنظام التعليم العلمى والمهنى فى معهدهم ، والا كان ذلك تفضيلا لابناء دارالعلوم عليهم فى أساس المسابقة ورد أبناء دارالعلوم على هذا الاعتراض بأنه ان صح أن يكون لنظام كلية اللغة العربية بالازهر دخل فى المسابقة فقد وجب أن يترتب على ذلك أن يعين أبناء دارالعلوم لتدريس اللغة العربية بالمعاهد كما يعين أبناء كلية اللغة العربية بمدارس الحكومة . والا كان تفضيل طائفة على طائفة تحيفا على أحد الفريقين لا موجب له وهما من أبناء الامة والدستور يسوى بينهم ما داموا متساوين فى مؤهلاتهم و فى نتيجة مسابقتهم .

٢٨ـ بينما كان هذا الخلاف يدور بين الفريقين ، هادئا حينا ، مشتدا حينا آخر ، أرسل الى حضرة صاحب السعادة مدير جامعة فؤاد الاول بخطاب يذكر فيه ما يجب من رعاية ما لابناء قسم اللغة العربية لكلية الآداب بالجامعة من حقوق فى التدريس بمدارس الحكومة . وقد تحدثت الى عميد كلية الآداب فى هذا الامر بعد أن اطلعت على خطاب مدير الجامعة فذكر لى أنه يحرص على أن يكون لابناء قسم اللغة العربية مثل ما لابناء دارالعلوم وكلية اللغة العربيـــة بالازهر من وظائف التدريس . ولما كان أبناء قسم اللغة العربية فريقين ، فريق له عند التحاقه بكلية الآداب ما لابناء دارالعلوم من ثقافة لغوية و دينية ، وهؤلاء أكثرهم

متخرجون فى القسم الثانوى من المعاهد الدينية ، وفريق حائز على الشهادة الثانوية لمدارس الحكومة فقد اقترح العميد أن يحصل هذا الفريق الثانى على شهادة معادلة لثانوية المعاهد الدينية قبل دخوله أى امتحان مسابقة للحصول على أجازة التدريس . وقد بينت للاستاذ العميد أنه سواء تقرر امتحان معادلة كهذا الذى يذكره أم لم يتقرر فان فى الحكومة من وظائف التحرير التى يطمح لها خريجو كلية الآداب أكثر من غيرهم ما يغنى أكثرهم عن مثل هذه المعادلة وذلك فضلا عن أن أبواب العمل الحر فى الصحافة وفى التأليف وفى غيرهما مفتوحة لهؤلاء المتخرجين فى كلية الآداب على نحو سيزيده اطراد التعليم فى البلاد وضوحا فى زمن قريب .

٢٩ــ ولم أقصر محادثاتى على عميد كلية الآداب و رجال دار العلوم بل استطلعت آراء فضيلة الشيخ الاكبر عن طريق وكيل وزارة المعارف . وقد أبدى فضيلته من الحرص على أن تحل هذه المسألة القائمة اليوم ، وأن تحل مسألة مدرس اللغة العربية وجهة تخريجه حلا نهائيا للمستقبل ، كما عاون فى تمحيص الاقتراحات التى كانت تقدم من كل فريق ، حرصا و معاونة كان لهما أثر كبير فى تسكين حدة الخلاف وفى التمهيد لخلق الجو الملائم لحل المسألة العاجلة والمسألة الاساسية ، حلا عادلا يكفل المصلحة العامة و يكفل مصلحة كل فريق و حقوقه .

٣٠ــ ازاء هذه الاقتراحات المختلفة المتعددة فى المشكلة القائمة اليوم بين الازهر و دار العلوم ، والتى اشتركت فيها كلية الآداب ، وفى المسألة الاساسية الخاصة بتخريج معلم اللغة العربية للمدارس الاميرية والمدارس الحرة والمعاهد الدينية أقترح على مجلس الوزراء تشكيل لجنة تضع تقريرا ينتهى الى اقتراحات تحل على أساسها المسألة الوقتية القائمة بين دار العلوم وكلية اللغة العربية و تنظم بصفه قاطعة طريقة اعداد مدرس اللغة العربية سواء أكان أساس التنظيم توحيد المعهد الذى يخرج هؤلاء المدرسين أم استبقاء التعدد مع تنظيم الصلات بين المعاهد المختلفة تنظيما يحقق مصلحة التعليم . ،

٢٣/ ١٢/ ١٩٣٨ وزير المعارف

التوقيع (محمد حسين هيكل)

ملحـــق رقـم (٦)

obeikandl.com

وزارة المعارف العمومية

مكتب الوزير

مذكرة

عن تدريس اللغة العربية

تناول قرار مجلس الوزراء مسألتين : احداهما مسألة تهيئة معلم اللغة العربية ؛ والثانية مسألة المسابقة بين خريجي المعاهد الثلاثة : دار العلوم وكلية الآداب في الجامعة وكلية اللغة العربية في الأزهر؛ لتدريس اللغة العربية في مدارس وزارة المعارف .

وهذه المسألة الثانية ثانوية الأهمية في الواقع . وهي انما نشأت عن الوضع الخاص بمحاولة اصلاح المعاهد الدينية ؛ وقد ترتب على هذا الوضع أن تخرّج عدد من أبناء كلية اللغة العربية في الأزهر . وفي نفس الوقت أوشك عدد من أبناء قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ممن تتحقق فيهم شروط خاصة من حيث الثقافة الاسلامية — على التخرج ؛ لذلك فكر هؤلاء واولئك في مستقبلهم . وكان اعتماد خريجي كلية اللغة العربية بالأزهر على النص الذي ورد في قانون المعاهد الدينية سنة ١٩٣٦ .

فلما نظر مجلس الوزراء في مطالب هؤلاء الخريجين من الأزهر لم يجد خيرا من المسابقة بينهم وبين الذين تخرجوا في دار العلوم وفي جامعة فؤاد الأول ،على ما في هذا الحل من مساس بما لوزير المعارف من حق مطلق في اختيار المعلمين الذين يعينهم في مدارس الوزارة يقابل مسئوليته عن التعليم في هذه المدارس .

أما والمسابقة مسألة ثانوية؛ فان وزارة المعارف تدع تفاصيل الكلام فيها الى المعاهد الثلاثة التي يعنيها أمرها بالذات . وكل ما تلاحظه أن نتائج هذه المسابقة يجب أن تكون متساوية بالنسبة لجميع الذين يدخلونها . ومعنى ذلك أن يكون للمتفوقين الأولين منهم حظ التعيين في جميع وظائف اللغة العربية بمعاهد الدولة سواء أكانت معاهد دينية أم معاهد مدنية .

ومن الحيف أن يفضل قوم على قوم من المتسابقين فى هذه الناحية لغير شىء الا لاختلاف المعاهد التى تخرجوا فيها . ويبدو هذا الحيف ظاهرا فى الوضع التالى : تفوق الخمسة الأول من دار العلوم فعينوا فى وظائف وزارة المعارف المبيتة بقرار مجلس الوزراء ، وتلاهم خمسة أو أكثر من دار العلوم كذلك ، ثم جاء المتأخرون من كلية الآداب أو من كلية اللغة العربية بالأزهر . أبناء كلية اللغة العربية بالأزهر لا يصيبهم أى ضرر مهما تأخروا اذا احتفظ لهم بوظائف التدريس فى المعاهد الدينية . فأما اذا تفوق جماعة من أبناء الأزهر واشتراك معهم فى التفوق جماعة من أبناء دار العلوم ، فان الأولين يشاركون في وظائف التعليم بوزارة المعارف بينما يمتنع على الآخرين الالتحاق بوظائف التعليم فى المعاهد الدينية .

لذلك يكون من الانصاف كما قدمنا أن يتساوى المتفوقون فى الحقوق . وليزول كل لبس فى هذا الأمر نرجو أن يكون رأى اللجنة فيه صريحا وأن تقترح عند الضرورة تشريعا موقتا يشبه ما يأتى :

" الحاصلون على أجازة التدريس من مدرسة دار العلوم يكون لهم حق التدريس بالمعاهد الدينية .

ويكون هذا الحق للحاصلين على ليسانس قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، بشرط أن يكونوا حاصلين على الشهادة الثانوية من الأزهر أو من تجهيزية دار العلوم وعلى دبلوم معهد التربية .

ويترتب لهؤلاء وأولئك هذا الحق اذا اجتازوا امتحان مسابقة يعقد بينهم وبين خريجى كلية اللغة العربية بالأزهر . "

أما مسألة تهيئة معلم اللغة العربية فتلك هى المسألة الجوهرية . ويجب لبحثها أن نفصل أولا فى توحيد التعليم وامكانه أو عدم امكانه فى المعاهد الدينية والمعاهد المدنية فى القسمين الابتدائى والثانوى منهما . فلا ريب أن الفصل في هذه المسألة ييسر تحديد الجهة التى تتولى تهيئة هذا المعلم ليكون قديرا على الاضطلاع بمهمته وعلى أدائها أحسن أداء .

ويجب أن نسارع الى القول بأننا متى فصلنا فى مسألة توحيد التعليم من حيث امكانه وعدم امكانه ، فقد وجب أن يترتب على الرأى الذى نصل اليه كل آثاره

لقد لاحظ واضعو الدستور المصرى الحال التى كانت عليها المعاهد الدينية حين وضعه ، فجعلوا لهذه المعاهد كيانا خاصا ونظاما خاصا باعدا بينها وبين النظام الدستورى العام للدولة . ذلك لأن هذه المعاهد كانت وحدة مستقلة لا صلة لها بوظائف الدولة وأعمالها . بل كان رجال القضاء الشرعى يتعلمون فى مدرسة القضاء الشرعى تحت سلطان وزارة المعارف . وكان معلمو اللغة العربية ، كما لا يزالون ، يتعلمون فى دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف . وكان وزير المعارف هو المسئول دستوريا عن هاتين المدرستين . يضع لهما النظم والبرامج ويختار لهما الأساتذة ويهيئ لهما الامتحانات ، كل ذلك يقوم به مستقلا لا شركة له فيه ، متمتعا بحقه وبمسئوليته الدستوريين .

أما المعاهد الدينية فكانت بعيدة عن الاشتراك فى شئون الدولة ، وكان عملها دينيا بحتا كاسمها ، وكان الذين يتخرجون من أبنائها يعودون الى التعليم فيها ، لا شأن لهم بما سوى ذلك من وظائف الدولة ولا مطمع لهم فيه . فلم يكن لذلك عجبا أن تخرج هذه المعاهد عن النظام الدستورى العام ، وأن يكون لها استقلال خاص .

فلما تولى الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى مشيخة الجامع الأزهر فى سنة ١٩٢٨ ، رأى أن المعاهد على وضعها ذاك لا تؤدى الغرض الذى أنشئت أول أمرها لأدائه ، بل لعلها تتهم بالتأخر والرجعية . لذلك وضع مذكرته الموجودة تحت نظر اللجنة طلب فيها توحيد التعليم بين القسمين الابتدائى والثانوى بالمعاهد الدينية والقسمين الابتدائى والثانوى بالمدارس الأميرية ، مع فارق بسيط : ذلك أن تحل العلوم الدينية فى المعاهد محل اللغات الأجنبية فى المدارس الأميرية . أما فيما سوى ذلك فتكون البرامج هى برامج المدارس الأميرية . وعلى أساس هذا التوحيد أقام فضيلة الأستاذ الأكبر نظام الكليات الثلاث ، وجعل للمتخرجين فيها أهليات خاصة للقضاء الشرعى ولتعليم اللغة العربية ، ورتب على ذلك الغاء مدرستى القضاء الشرعى وتجهيزية دار العلوم تمهيدا لالغاء دار العلوم .

النتيجة الطبيعية لهذا النظام الذى أدمج المعاهد الدينية فى الدولة وجعل لخريجيها أهليات لتولى وظائفها أن تندمج هذه المعاهد فى النظام الدستورى للدولة ، وأن تضم الى وزارة المعارف ، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من المعاهد فى بلاد العالم جميعا . ولعل الأستاذ الأكبر قد قدر هذه النتيجة المنطقية بدليل أنه

رأى أن يكون لوزارة المعارف إشراف جوهرى واشراف فعلى على كلية اللغة العربية من حيث وضع برامجها والتفتيش عليها وامتحان طلابها والاستعانة بأساتذة وزارة المعارف على تعليم المواد التى لا يوجد لها معلمون بين رجال المعاهد الدينية. بل لقد ذهب فضيلته الى وجوب أن يكون الامتحان النهائى لكلية اللغة العربية هو بعينه الامتحان النهائي لدار العلوم مع أن وزارة المعارف هى التى تضع هذا الامتحان النهائى وهى التى تشرف عليه وتقوم به فى كل أدواره ٠

لكن اتجاهات ذلك الوقت السياسية والدستورية حالت دون تنفيذ هذا الاصلاح الذى أراده الشيخ الأكبر للمعاهد الدينية للبلوغ بها الى غايته وقد أدت هذه الظروف الى أن استقال فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر٠ ثم استقالت الوزارة التى اقترح فى عهدها ذلك النظام الذى يرمى الى توحيد التعليم فى الدولة (وكانت وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا)٠ وقد شغلت من بعد ذلك مصر بانتخابات عدلى باشا فى سنة ١٩٢٩ ثم بمفاوضات النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ثم بالانثلاب الدستورى الذى تلا ذلك فى سنة ١٩٣٠ أيضا والذى لم ينفذ الا فى يونيو سنة ١٩٣١ ٠

فى هذه الفترة المضطربة سياسيا ودستوريا صدر قانون الأزهر فى سنة ١٩٣٠ وقد أهمل هذا القانون فكرة توحيد التعليم التى رسمها فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى ونص عليها صراحة فى مذكرته ٠ مع ذلك استبقى هذا القانون الصورة الظاهرة للكيان النظامى الذى أراد فضيلته أن يقيم المعاهد الدينية على شاكلته ٠ أنشئت كليات ؛ وأنشئت معاهد ابتدائية وثانوية ؛ ولكن الجوهر الذى طالب به الشيخ الأكبر لم ينفذ شىء منه ٠ لم تغير الكتب ٠ لم تغير برامج التعليم الى الحد الذى يحقق فكرة توحيد التعليم مع المدارس الأميرية ٠ لم يتغير الأساتذة بأكثر من استعارة بعض أساتذة وزارة المعارف عن طريق الندب للتدريس فى المعاهد الدينية وتعيين طائفة من مدرسى العلوم الحديثة ؛ ثم الاستغناء عن أكثر هؤلاء بعد أن عدلت مناهج التعليم مرة أخرى فى سنة ١٩٣٦ كما سنشير اليه فيما بعد ٠ على ذلك ألغيت مدرسة القضاء الشرعى اكتفاء بكلية الشريعة ؛ وألغيت تجهيزية دار العلوم تمهيدا لالغاء دار العلوم نفسها ؛ ثم بقيت المعاهد الدينية محتفظة باستقلالها بعيدة عن النظام الدستورى للدولة ٠

ولقد عاد فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى الى مشيخة الجامع الأزهر فى سنة ١٩٣٤ . وكان المفهوم أن يعود فضيلته بهذه المعاهد الى النظام الذى أراده لها . لكن الحوادث كثيرا ما تكون أقوى من الرجال على حد تعبير الساسة ؛ وكثيرا ما تضطرهم الى السير فى طريق غير الذى رسموه . والظاهر أن ذلك هو الذى واجه فضيلة الشيخ الأكبر والذى اضطره الى الرجوع عن فكرته الأولى مجاراة للأحوال التى لم يكن من مجاراتها بد .

بل لقد رجعت المعاهد بعد فترة من عودة فضيلته اليها لتكون أكثر اتصالا بماضيها ؛ فقد ألغى قانون سنة ١٩٣٠ ـ على ما كان بينه وبين فكرة فضيلته الأولى من اختلاف ـ وصدر بديلا منه قانون سنة ١٩٣٦ الذى ردّ المعاهد الدينية الى نظامها الأول وان بقيت فى الصورة على الوضع الذى يسمونه الوضع النظامى ؛ اذ أنقص من تدريس العلوم الحديثة بحجة أنها تطغى على العلوم الدينية والشرعية . ولقد كان هذا التعديل فى القانون امعانا فى الابتعاد عن فكرة توحيد التعليم العام فى بلاد الدولة ؛ امعانا يدعو الى التفكير فيما اذا كان هذا التوحيد مستطاعا حقا مع الأطوار التى مرت بها المعاهد الدينية فى أدوارها المختلفة .

ولو ان التوحيد كان مستطاعا وكانت مذكرة الشيخ الأكبر فى سنة ١٩٢٨ قد نفذت ؛ لوجب أن تضم المعاهد الدينية الى وزارة المعارف كما قدمنا ؛ وعند ذلك تحل مسألة تهيئة معلم اللغة العربية حلا طبيعيا ؛ لأن وزير المعارف سيكون مسئولا عن المعاهد المدنية والمعاهد الدينية جميعا ؛ وسيضع فى حدود مسئوليته الدستورية النظام الذى يكفل تهيئة معلم اللغة العربية لهذه المعاهد القائمة على أساس من توحيد التعليم .

أما والتوحيد غير مستطاع ؛ ولذلك تبقى المعاهد الدينية فى وضعها الخاص من حياة الدولة ؛ فالطبيعى أن يكون وزير المعارف وحده هو الذى يضع النظم الكفيلة بتهيئة معلم اللغة العربية فى المدارس التابعة له والمسئول هو عنها ؛ وألا يكون للمعاهد الدينية أى حق فى التداخل فى شئونه ؛ وألا يكون لخريجيها أية أهلية خاصة للتعليم فى مدارس الوزارة .

والواقع أن وزارة المعارف تعانى فى الوقت الحاضر متاعب فى تعليم اللغة العربية شعر بها وزراء المعارف المتعاقبون جميعا ؛ وحاولوا وسيظلون يحاولون الى زمن غير قريب التغلب عليها . هذا مع أن معلم اللغة العربية نشأ فى مدرسة دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف واشرافها الدقيق منذ سبعين عاما .

وسبب هذه المتاعب يرجع الى أن أبناء دار العلوم يؤخذون دائما من الأزهر ، بحجة أن معلم اللغة العربية يجب أن ينشأ فى ظلال الدين الاسلامى الذى اختصت المعاهد الدينية بتعليمه . وقد أنشئت تجهيزية دار العلوم للتغلب على هذه المتاعب ، فحوربت حربا انتهت بالغائها تنفيذا لقانون سنة ١٩٣٠ . ولما أرادت وزارة المعارف انشاء قسم اعدادى لدار العلوم حورب انشاء هذا القسم واضطرت وزارة المعارف على أسف منها الى العدول عنه .

والواقع أن معلم اللغة العربية يجب أن يهيأ فى ظلال القرآن على أنه الحجة الثبت فى اللغة والمثل الأعلى فى البلاغة . فأما ما سوى ذلك من علوم الدين فحسب معلم اللغة العربية منها أن يأخذ بقسط كاف من العلوم التى تمكنه من فهم القواعد الدينية العامة وبالثقافة الاسلامية .

لكن معلم اللغة العربية بحاجة مع فهمه القرآن وبلاغته ومع احاطته بقواعد اللغة نحوا وصرفا وبلاغة الى تتبع اللغة فى تطورها على اختلاف العصور ، بحاجة الى معرفة الأسباب الحقيقية التى أدت الى ازدهارها حينا والى جمودها أحيانا ، بحاجة الى معرفة تاريخ الأدب العربى حديثه وقديمه ، بحاجة الى مقارنة هذا الأدب بآداب اللغات الأخرى والى معرفة تأثر هذا الأدب بتلك الآداب وأثره فيها فى العصور المختلفة ، بحاجة الى ادراك صلة اللغة بالعلوم المختلفة جميعا . فاللغة الحية لا تكون حية الا بمقدار وفائها بحاجات هذه العلوم كوفائها بحاجات الدين وبحوثه ، وبمقدار وفائها بهذه الحاجات فى أحدث طور وصل اليه العلم وأحدث صورة وصل اليها التفكير الأدبى والفلسفى .

. . .

لم يكن الناس يشعرون منذ سنوات ماضية بحاجة معلم العربية الى هذا كله ، لأن الحياة الجامعية لم تكن قد نشأت ، أو لأنها كانت فى بدء نشأتها ، ولأن المدارس العليا كانت تدرس فيها أكثر العلوم باللغات الأجنبية ، فكان اتقان اللغة العربية معتبرا أمرا مقصودا لذاته ، يحمد من يبلغه ، ولا يلام من يقصر فيه . فلما بدأت الحياة الجامعية تؤتى ثمرها ، ولما بدأت الدراسات باللغة العربية تستقر فى كليات الجامعة المختلفة ، ثم لما بدأ الشعور بضرورة تصيير العلم كله يقوى فى النفوس ، بدأ رجال وزارة المعارف وغير رجال وزارة المعارف يدركون أن اللغة ليست غاية لذاتها ، وأن التفوق فيها ليس كمالا يستحق صاحبه الحمد ولا يلام من لا يبلغه ،

وانما اللغة أداة لنقل العلم وألوان الفكر ووسيلة للتفاهم ؛ فالتقصير فى اتقانها موجب للوم ضار بالحياة الفكرية فى البلاد غاية الضرر .

من هنا تكشفت حقيقة تعتبر بديهية فى غير مصر ولكن الظروف التى سبقت انشاء الجامعة عندنا أحاطتها بكثير من الأبهام . هذه الحقيقة هى أن مدارس الدولة الابتدائية والثانوية تهيء أبناءها للالتحاق بالجامعات المدنية . وطبيعى لذلك أن يعد تعليم اللغة العربية فى مدارس الدولة الى هذه الحياة الجامعية اعدادا تتم به الدورة التعليمية وأن يكون معلم اللغة العربية قد هيء للقيام بهذه المهمة على خير وجه . وقد هيء لها من أول تنشئته شأنه فى ذلك شأن غيره من معلمى المواد الأخرى . ولعل ما لوحظ من ضعف طلاب الجامعة فى اللغة العربية يرجع الى أن هذه الشرائط لم تتحقق والى أن تعليم اللغة العربية فى المدارس الابتدائية والثانوية غير متصل بالتعليم الجامعى الاتصال الواجب وهذا ما قرره الممتحنون فى كليات الجامعة المختلفة اذ رأوا ضعف الطلاب فى التعبير باللغة العربية تعبيرا صحيحا (وقد أرفقنا بهذه المذكرة ملحقا يحوى نبذا من تقارير حضرات الممتحنين بكلية الحقوق على سبيل المثال ؛ نرجو ان تطلع عليها اللجنة) .

فكرت وزارة المعارف فى السنوات الأخيرة فى التماس الوسيلة الى علاج هذه الحال ؛ واتجهت فى تفكيرها فى هذا العلاج نحو الكتب التى تدرس وتقرأ فى المدارس الابتدائية والثانوية فتألفت فى يونيو سنة ١٩٣٥ لجنة من بعض رجال وزارة المعارف والجامعة لوضع كتب للقواعد والمطالعة للمدارس الثانوية كما تألفت لجنة أخرى لمراجعة هذه الكتب . وفى سنة ١٩٣٧ عدل تأليف اللجنتين . وفى أغسطس سنة ١٩٣٧ صدر قرار بتشكيل لجنة من بعض رجال وزارة المعارف لوضع كتب الدين وفق المنهج الحديث كما تألفت لجنة من بعض رجال وزارة المعارف والجامعة لوضع كتب فى تاريخ الأدب العربى والمحفوظات ؛ ولجنة أخرى من رجال الجامعة لوضع كتاب فى تاريخ الأدب للسنة التوجيهية .

هذا فيما يتعلق بالمطالعة الأصلية أما المطالعة الأضافية أو المطالعة الخاصة فكانت الى سنة ١٩٣٥ مقصورة على مراجعة التلاميذ كتبا مختلفة يستعيرونها من المكتبات ؛ وهى الكتب التى كانت تقتنيها الوزارة من مؤلفات المؤلفين المختلفين سواء فى مصر أو فى غيرها من الأقطار العربية ؛ أو على كتاب يوزع على التلاميذ لقراءته فى البيت . على أن التلاميذ لم يكونوا ليعنون عناية كبيرة بهذه المطالعات

لأنهم لم يكونوا يقومون بها مع أساتذتهم من ناحية ، ولأنهم لم يكونوا مسئولين عنها في امتحان ولا في غير امتحان من ناحية أخرى .

وفي سنة ١٩٣٥ فكرت الوزارة في تزويد التلاميذ أثناء العطلة الصيفية بكتب يقرأونها ، فأقتلت مقادير كبيرة من كتب بعض المؤلفين المحدثين ووزعتها على التلاميـــــذ

لم تنجح هذه الوسائل للعلاج فأمعنت وزارة المعارف في السنة الأخيرة التفكير في الأمر وذهبت تلتمس أسباب الضعف تريد أن تشخصها ليكون العلاج ناجعا منتجا . وآخر نظرية لوزارة المعارف في هذه المسألة وفي غيرها من مسائل التعليم جميعا أن المعلم هو مصدر كل قوة وكل ضعف في التعليم . فالمعلم الصالح يصلح البرنامج المعوج ويمهد السبيل أمام الوزارة بقوة حجته لتلافي أسباب الفساد . هو يشعر في خبه لمهنته بضرورة العمل لأن تبلغ الكمال فهو بسعيه يهيء الوسائل الى بلوغها هذا الكمال . لهذا وجهت الوزارة همها الى معاهد اعداد المعلمين ، ومن بينها دار العلوم ، تريد اصلاحها ، وذلك بعد أن درست أسباب الضعف وعلل المتاعب التي تواجهها في هذا الطور الجديد من أطوار حياة مصر الذي يختلف اختلافا كبيرا عن الطور الذي سبقه .

وقد تبينت الوزارة أن من أسباب الضعف في تعليم اللغة العربية قصر اختيار الطلاب لدار العلوم من الحاصلين على الشهادة الثانوية للأزهر . ليس يرجع هذا الضعف الى قلة في الرغبة من جانب هؤلاء الطلاب ولا الى ضعف في حرصهم على أن يبلغوا الكمال . كلا . بل هم يجهدون أنفسهم ويبذلون كل ما يستطيعون بذله للقيام بواجبهم كطلاب وكمعلمين وأن كثيرين منهم ليبلغون في أحيان كثيرة مقاما محمودا . لكن تأثرهم بطرائق التدريس في الأزهر وبالكتب التي تدرس فيه وبغير ذلك من العوامل التي تسود بيئته ، كل ذلك يضطر هؤلاء الطلاب الى بذل جهد عنيف لتفهم النظريات الحديثة في التربية وتطبيقها . كما أن اختيارهم ذلك يجعل الصلة بينهم وبين التعليم الجامعي مقطوعة في أول الأمر ويزيد لذلك في مشقتهم ثم أن اختيار معلمي اللغة العربية من طائفة واختيار معلمي سائر العلوم من طائفة أخرى كان سببا لمتاعب لم يقف أثرها عند التنافس الطائفي بل تعداه الى أن الطرائق التي يسير عليها هؤلاء والطرائق التي يسير عليها اولئك تدفع الى نفس التلميذ حيرة قد لا يعيها بعقله ولكنه يضطرب أمامها بفطرته فهو بين هذه الطريقة وتلك يسلك سبيله الى الجامعة ، فاذا بلغها تعددت طرائقها

أمامه وصار فى حيرة حتى يتعود الدراسات الجامعية وقد يضيع عليه ذلك سنة أو أكثر من سنى الدراسة • وهذا فى رأينا هو سبب السقوط الفاحش فى السنوات الأولى من كليات الجامعة •

وقد لمست وزارة المعارف هذا الاضطراب بسبب اختلاف الطرائق فى تنشئة الأطفال أنفسهم حين قارنت بين من ينشأون فى رياض الأطفال وبين من ينشأون فى التعليم الأولى • هؤلاء وأولئك اذا اجتمعوا فى فرقة واحدة لم يستطع بعضهم أن يساير بعضا فى اللغة العربية بنوع خاص • فأما أبناء رياض الأطفال الذين تعلموا على الطريقة المتبعة فى مدارس البنات فيبدون ضعافا الى جانب الذين يعلمون فى المدارس الأولية • وأما بنات رياض الأطفال اللائى يتلقين اللغة العربية على معلمة فى مدارس البنات فيسرن فى طريقهن ويتفوقن فى امتحان الشهادة الابتدائية على البنين • ومرجع هذا وذاك من الأمر الى اختلاف الطريقة فى اعداد المعلم وفى اعداد المعلمة وفى الطريقة التى يتبعها كل منهما فى التدريس كنتيجة لهذا الاعداد •

أما والشأن ما تقدم فليس ثمّ شبهة فى أن اعداد المعلمين لمدارس وزارة المعارف يجب أن يتراءى لوزارة المعارف لا يشاركها فيه أحد من بداية الأمر الى نهايته ؛ ويجب أن يعدل التشريع فى قوانين الأزهر وفى غير قوانين الأزهر بما يحقق هذه الغاية •

وتطبيقا لهذه القاعدة التى تتفق وحدها مع المنطق ومع الدستور ومع مسئولية وزير المعارف البرلمانية ؛ والتى أخذت بها الأمم المتحضرة كلها ؛ لأنها تعتبرها من البديهيات التى لا تقبل جدلا — يجب أن تنظم العلاقة بين المعاهد الدينية ووزارة المعارف فى هذه الحدود • فأما أن حرصت المعاهد على استقلالها مع بقاء نظامها الحالى فيجب أن تضم كلية اللغة العربية وكلية الشريعة الى وزارة المعارف عودا الى النظام الطبيعى الذى جعل مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم تحت سلطان وزارة المعارف واشرافها • وقد تكون هذه خطوة صالحة لتوحيد التعليم اذا أخذ معلمو اللغة العربية فى المعاهد الدينية ممن تعدهم وزارة المعارف لتعليم هذه اللغة •

وأما اذا رؤى بقاء المعاهد الدينية بصورتها الحاضرة بعيدة كلها عن وزارة المعارف فان هذه المعاهد يجب أن تكتفى فى أمر اعداد معلم اللغة العربية باعداد معلميها هى ، ويجب أن تكون وزارة المعارف حرة تمام الحرية فى اعداد معلم اللغة العربية لمدارسها ، وفى اختيار من يصلح لهذا الاعداد شأنها فى ذلك شأنها فى اعداد المدرسين لسائر المواد التى تعلم فى مدارسها .

هذه فكرة اجمالية عن تهيئة معلم اللغة العربية وما يجب أن تكون عليه فى مصر . ووزارة المعارف مقتنعة بأن اللجنة الموقرة ستوافقها عليها تمام الموافقة ، وأنها لذلك ستقترح الغاء كل ما يخالفها فى القوانين الحاضرة ، وستبدى هذا الرأى لمجلس الوزراء تحقيقا لمصلحة الدولة ، وحرصا على حياة اللغة نفسها .

obeikandl.com

ملحـــق رقـم (٧)

obeikandl.com

٧٢ سري سياسي

حضرة صاحب العزة مدير الأمن العام.

الحاقا لحديثنا تليفونيا مساء امس عن قرار طلبة كلية اللغة العربية الخاص بالاضراب ابتداء من اليوم احتجاجا على قرار معالي وزير المعارف القاضي بتعيين بعض خريجي دار العلوم في وظائف التدريس بدون مسابقة ٠

اتشرف ان احيط عزتكم علما بما وصلنا من احد مرشدينا :-

((وصل الى علم طلبة كلية اللغة العربية ان وزارة المعارف قررت تعيين الخمسة الاول من خريجي دار العلوم وكذلك من خريجي معهد التربية مدرسين في المدارس الاميرية من غير دخول مسابقة فتناقش الطلبة في مضمون هذا القرار وقالوا انه صدر من معالي وزير المعارف لان دار العلوم اقامت حفلة تكريم لمعاليه ـ وقالوا ان تعيين عشرة من غير مسابقة معناه ان ليس للمتسابقين فائدة من دخول المسابقة ـ فان الوزارة لم تعين عشرة كاملة في سنة ما ومعنى ذلك حرمان الازهر من التدريس بالمدارس الاميرية ـ واذا كان معالي هيكل باشا يريد ان يجامل الازهر كما جامل دار العلوم أو ينفذ القانون لعمل كلية اللغة العربية بشئ من هذه الوظائف فكان واجبا ان يقرر معاليه ايضا تعيين اثنين او ثلاثة من اوائل كلية اللغة بدون اشتراك في مسابقة ان لم يكن خمسة مثل دار العلوم ٠

وعلى ذلك عقد اكثر طلبة الكلية مؤتمرا لبحث المسألة ولم تطل الجلسة لان النفوس ثائرة ضد الشيخ المراغي ومعالي هيكل باشا لان فضيلة الشيخ المراغي جامل المغفور له محمد محمود باشا في الثورة الماضية وخسروا المعركة ومعالي هيكل باشا يعتبرونه الآن عدوا للأزهريين ٠ وقرر الطلبة :-

١) الاضراب عن تلقي الدروس في كلية اللغة ابتداء من اليوم حتى تتخذ الحكومة بمشاركة مشيخة الازهر قرارا نهائيا حاسما في التعيين بالمدارس الحرة والاميرية ولا يهضم هذا القرار حق الازهريين ٠

٢) ان يتوجه وفد من طلبة الكلية اليوم الى فضيلة شيخ الازهر ليعرض على فضيلته المسألة ويرى رايه فيها ٠

٣) جمع نقود من طلبة الكلية لارسال تلغرافات الى معالي وزير المعارف ودولة رئيس الوزراء وسعادتي رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب ٠

٤) تأليف لجنة بالكلية تسهر على بحث المسألة كلما جد جديد ٠

هذا ولو تطورت المسألة واستمر الاضراب فربما تعلن كليتي الشريعة واصول الدين الاضراب مجاملة لكلية اللغة العربية حتى تجاب مطالبها ٠))

وتفضلوا بقبول فائق الاحـــترام ؛؛

١٤ يناير سنة ١٩٤٢ ع/ حكمدار بوليس مصـــــر

ملحـــق رقـم (٨)

obeikandl.com

وزارة المعارف العمومية

مكتب الوزيـــــر

كان التوسع فى التعليم هو الاثر الاول والمباشر لاعلان استقلال مصر فى سنة ١٩٢٢

كانت ميزانية وزارة المعارف فى سنة ١٩٢٠ ؛ ١٠١٣٥٠٣ جنيها مصريا ؛ تدخل فيهـا ميزانية التعليم العالى ؛ وهى الآن ٥٦١٩١٨١ جنيها ؛ منها للجامعة ٨٤٩٣٠٠ جنيها بما فى ذلك المستشفيات التعليمية التابعة لوزارة الصحة ؛ والباقى لوزارة المعارف ٤٧٦٩٨٨١ جنيها.

وكانت مدارس التعليم الثانوى سنة ١٩٢٠ تسعا بها ٣٣١٤ تلميذا ؛ وهى الآن ستوثلاثون بها ١٩٧٤٩ تلميذا .

وكانت بمصر فى سنة ١٩٢٠ مدرسة ثانوية واحدة للبنات بها ٢٨ تلميذة ؛ أما الآن فعدد المدارس الثانوية للبنات ثمان بها ١٦٠٠ تلميذة .

وقد زاد عدد المدارس الثانوية الحرة للبنين والبنات منذ سنة ١٩٢٠ من ٣٢ مدرسة للبنين بها ٤٤٩٠ تلميذا الى ٧١ مدرسة للبنين والبنات بها ١٤٦٢١ تلميذا وتلميذة ؛ وكلها تتلقى اعانة من وزارة المعارف .

والسياسة التى أدت الى هذا التوسع كانت تعرض كل سنة على مجلس الوزراء حين نظر الميزانية العامة للدولة ؛ كما كانت تعرض على البرلمان حين نظر خطاب العرش وحين نظر الميزانية . وقد لقيت هذه السياسة حتى اليوم اقرارا بل تشجيعا ؛ اقتناعا من وزراء الدولة وممثلى الامة بأن التعليم هو الاداة الاساسية لنهوض البلاد ؛ واستقلالها بشئونها المالية والاقتصادية والعلمية وما اليها من سائر الشئون .

مع هذا التطور السريع والتوسع العظيم فى التعليم بأنواعه المختلفة ؛ كان التعليم العالى أقل أنواع التعليم رعاية من الدولة ومن ماليتها .

فى سنة ١٩٢٥ أنشئت الجامعة المصرية . والتعبير بكلمة الانشاء هنا فيه تجوز . فقد ضمت مدارس الحقوق والطب الى قسم سلخ من مدرسة المعلمين العليا والى كلية الآداب الاهلية التى كانت قائمة يومئذ ؛ فصارت كليات الحقوق والطب والعلوم والآداب . وفى الوقت الذى ضمت فيه هذه المدارس بعضها الى بعض وصارت الجامعة المصرية ؛ كانت نفقاتها فى ميزانية الدولة كما يأتى :-

جنيـــه	
٥٠٢٠٩	مدرسة الطب
٢٠٠٧٨	„ الحقوق
٢٣٩٢٤	„ المعلمين العليا
.....	كلية الآداب الاهلية (غير معروفة الآن رسميا)
٩٤٢١١	

وفى سنة ١٩٣٧ ضمت مدارس الهندسة والتجارة والزراعة والطب البيطرى الى الجامعة ، وكان ينفق عليها حسب ميزانية سنة ١٩٣٥ ما يأتى :-

جنيه	
٤٣٣٦٠	الهندسة
٢٧٤٢٠	الزراعة
٢٥٦٨٠	التجارة العليا
١٠٠٨٠	الطب البيطرى
١٠٦٥٤٠	جنيها

اذا أضفنا هذا المبلغ الى مبلغ ٩٤٢١١ جنيها الذى كان ينفق من ميزانية الدولة على الحقوق والطب والمعلمين العليا كان المجموع ٢٠٠٧٥١ .

فاذا استنزلنا منه مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه قيمة المصاريف المدرسية ، كان ما ينفق من صلب ميزانية الدولة على هذه المدارس العليا قبل أن تضم الى الجامعة مبلغ ١٥٠٧٥١ جنيها .

أشرت من قبل الى أن ميزانية الجامعة ٨٤٩٣٠٠ جنيها ، يدخل فى ذلك ما ينفق على المستشفيات التعليمية التابعة لوزارة الصحة . أما ميزانية قسم التعليم كما هى واردة فى ميزانية سنة ١٩٤١ فتبلغ ٥٣١٠٠٠ جنيها . وهذا المبلغ يجب أن تستنزل منه المبالغ الآتية :-

جنيه	
٢٠١٠٠٠	رسوم دراسية حصلت فى السنة الماضية
١٢٠٠٠	ايرادات متنوعة
٤٠٠٠	ايرادات الاموال الثابتة
٦١٠٠٠	مقدار ما توفر من ميزانية السنة الماضية بقسم التعليم
٢٧٨٠٠٠	

فاذا أضفنا الى ذلك ١٢٠٠٠ جنيه نفقات فرعى الاسكندرية فى الحقوق والآداب ، كان المجموع ٢٩٠٠٠٠ جنيه . وباستنزال هذا المبلغ من ٥٣٠٠٠٠ جنيه ميزانية التعليم الجامعى لسنة ١٩٤١ تصبح اعانة الدولة للتعليم الجامعى بجامعة فؤاد الاول ٢٤٠٠٠٠ جنيها فقط .

وقد أشرنا الى أن المدارس التى تكونت منها الجامعة كان يصرف عليها من ميزانية الدولة ١٥٠٠٠٠ جنيها . وعلى ذلك يكون ما زاد فى نفقات التعليم العالى بجامعة فؤاد الاول مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيها فقط .

اذا قارنا ذلك بما زاد فى نفقات التعليم الثانوى ونفقات التعليم الابتدائى يتضح لنا جليا أن التعليم العالى كان أقل أنواع التعليم حظا من الاعانة التى تهذلها ميزانية الدولة للتعليم . ويتضح ذلك من المقارنة الآتية :-

	ميزانية سنة ١٩٢٥	ميزانية سنة ١٩٤١
	جنيه	جنيه
التعليم الثانوى	٢٠٢٣٢١	٥٧٤٢٨١
„ الابتدائى	٢٠٠٦٦٥	٤٥٩٩٧٨

فاذا لاحظنا الى جانب ذلك كله الزيادة المطردة فى الاقبال على الجامعة وازدياد عدد الطلاب فيها ، تبينا أن ما زاد من اعانة الدولة للجامعة قليل بالقياس الى هذه النسبة ، ولعل قلته كانت بعض السبب فيما تشكو الجامعة منه فى أمر مستوى التعليم بها .

فقد كان عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية التى تؤهلهم للالتحاق بالجامعة ١٠٤٦ فى سنة ١٩٢٥ ؛ أما اليوم فعددهم ٢٩٦٢ ؛ أى نحو ثلاثة الامثال .

وكان عدد طلاب المدارس التى تتكون منها الجامعة اليوم فى سنة ١٩٢٥ ؛ ٣٩٩٣ ؛ أما الآن فعددهم ٨٦٠٢ .

فاذا كانت هذه الزيادة فى عدد الطلاب قد واجهتها زيادة ٩٠٠٠٠ أو مائة ألف أو مائة وخمسين ألف جنيه فى السنة من صلب الميزانية ؛ فان ذلك لا يعتبر شيئا بالقياس الى النتائج التى ترجوها البلاد لمستقبلها كأثر للتوسع فى التعليم ولارتفاع مستواه .

على أننا ما دمنا قد أقررنا سياسة التوسع فى التعليم الثانوى الى الحد الذى سبقت الاشارة اليه ؛ فيجب علينا أن نقرر ما يترتب على ذلك من ضرورة توفير أماكن فى التعليم العالى تتسع لمن يحملون المؤهل العلمى الذى يسمح لهم قانونا بالالتحاق به . وهذا ما أقرته الحكومة بالتوسع فى ميزانية جامعة فؤاد الاول تدريجا لمواجهة هذا الازدياد المطرد فى عدد من يحملون الشهادة الثانوية . وقد بدأت جامعة فؤاد الاول تضيق أماكنها ومعاملها بالطلاب المتقدمين اليها منذ أوائل سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ الدراسية . ونشأ عن ذلك أن تكدست المدرجات والمعامل والفصول بأعداد من الطلاب أثارت مشكلة جديدة هى مشكلة مستوى التعليم فى الجامعة . لذلك فكر القائمون بأمر التعليم الجامعى فى علاج الحال ليتلافوا هذه المشكلة وتفاقمها من ناحية ؛ وليوفروا الاماكن لمن يحملون الشهادة الثانوية التى تؤهل للالتحاق بالجامعة من ناحية أخرى . ولهذا تقدم وزير المعارف ؛ بناء على اقتراح مجلس الجامعة ؛ فى سنة ١٩٣٨ الى مجلس الوزراء طالبا انشاء كليات للحقوق والآداب والطب بالاسكندرية تكون فروعا لهذه الكليات بالقاهرة ؛ وتكون فى نفس الوقت نواة لجامعة فاروق الاول بالاسكندرية . وقد بنى هذا الطلب على سببين رئيسيين :—

١ — تخفيف الضغط على جامعة فؤاد الاول بالقاهرة ؛ حرصا على رقى مستوى التعليم . فقد زاد عدد الطلبة فى هذه الجامعة زيادة جعلت اتصال الاساتذة بالطلبة والاشراف عليهم اتصالا ضعيفا ؛ وخاصة فى الدراسة العملية ؛ كما هى الحال فى كلية الطب — مثلا — فقد لوحظ فيها انحطاط مستوى الدراسة العملية لكثرة الطلبة وضيق مجال التمرين العملى . واتصال الاساتذة بالطلبة ركن أساسى من أركان التعليم الجامعى ؛ ولا يتم ذلك

على وجهه الصحيح الا بتحديد العدد الذى يستطيع الاستاذ أن يشرف فيه على الطلبة اشرافا تاما ٠

٢ — ان وجود أكثر من جامعة فى مملكة داع للتنافس العلمى بينها اذ يحفز كل جامعة لتزيد فى نشاطها وتستخرج أقصى جهدها للمسابقة فى الميدان العلمى كما أنه داع لنبوغ كل جامعة فى بعض فروع العلم والادب نظرا لما تهيئه لهـــا ظروفها ودراستها من بيئة صالحة لهذه الدراسة ومن وجود أساتذة ممتازين فى هذه الفروع :

وأقر مجلس الوزراء طلب وزير المعارف ؛ فأنشىء بالاسكندرية فرع للحقوق ؛ وآخر للآداب أما فرع الطب فتأخر انشاؤه لاسباب فنية ٠ وقد ترتب على هذا أن استكمل فرع الحقوق كيانه وخرج طلابا يحملون الليسانس ؛ وبذلك لم يبق محل لتبعية هذا الفرع لكلية الحقوق بالقاهرة ٠ وقد أقر مجلس الوزراء مشروع القانون باستقلال كلية فاروق الاول للحقـــوق بالاسكندرية ؛ ومتى أقر البرلمان هذا المشروع وصدر أصبح لمصر كليتان للحقوق ؛ احداهما بالقاهرة ؛ والاخرى بالاسكندرية ؛ واستفادت مصر من ذلك كل مزايا التنافس العلمى بينهما ٠

وينتظر أن تستكمل كلية الآداب بالاسكندرية وجودها الكامل فى آخر العام الدراسى ١٩٤٢ــ١٩٤٣ ؛ ويسبغ عليها من الاستقلال ما أسبغ على كلية الحقوق ؛ فتفقد مصر كل مزايا التنافس العلمى بين كليتى الآداب بالقاهرة والاسكندرية ٠

وقد لوحظ أن طلبة هاتين الكليتين بالاسكندرية أكثر اقبالا على التحصيل ؛ وأن عدد المتقدمين منهم فى نتائج الامتحان أعلى نسبة بكثير من زملائهم بكلية القاهرة ٠ وقد يرجع هذا الى قلة عددهم بالنسبة لزملائهم ؛ والى أنهم لذلك أكثر اتصالا بأساتذتهم ٠ وقد يرجع كذلك الى أن بيئة الاسكندرية تجعلهم أكثر انقطاعا للدرس لبعدها عن المؤثرات السياسية والاجتماعية الضارة بالطلبة والتحصيل ٠

أدت النتائج التى أسفرت عنها كليتا الاسكندرية ؛ وزيادة عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية (القسم الخاص) ؛ زيادة نائت بها جامعة فؤاد الاول ؛ الى التفكير فى انشاء فرع للكلية الهندسة وآخر لكلية الطب بالاسكندرية ٠ وقد وضعت الجامعة ميزانية للفصول التى أريد انشاؤها بكلية الهندسة ؛ فطلبت وزارة المالية الى الجامعة أن تقدم لها ميزانية لكلية كاملة للهندسة بالاسكندرية ؛ فقدمت لها هذه الميزانية ٠ وقبل أن تبت المالية فى هذا الامر رأت أن تعرض على مجلس الوزراء سياسة التعليم العالى بوجه عام ٠ فأرسلت اليـه بالمذكرة التى كانت منظورة بجلسة الاثنين ٨ ديسمبر الجارى ٠

والمذكرة تتناول التعليم الجامعى من ناحيتين ؛ ناحية نفقاته ؛ وناحية الصورة القانونية التى تنشأ بها الكليات ٠ ففى رأيها أن البدء بالسنة الاولى لكلية ما يقتضى اصدار قانون بانشاء هذه الكلية ؛ وذلك على خلاف ما حدث فى كليتى الحقوق والآداب بجامعة الاسكندرية اذ أنشئتا فرعين تابعين لكليتى الحقوق والآداب بجامعة فؤاد الاول ٠

ووزارة المالية تقدر أن ما ينفق على جامعة فؤاد الاول يزيد على نصف مليون من الجنيهات ؛ وقد يبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه ؛ فاذا أنفق مثل هذا المبلغ على جامعة فاروق الاول بالاسكندرية كلف التعليم العالى ميزانية الدولة مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات .

وقد سبقت الاشارة الى أن ما ينفق من الميزانية على جامعة فؤاد الاول لا يزيد على ٢٥٠٠٠٠ جنيه ؛ فاذا قدر أن ينفق مثل هذا المبلغ على جامعة الاسكندرية فستكون اعانة الميزانية للتعليم الجامعى الى سنوات طويلة نصف مليون من الجنيهات ؛ وهو مبلغ لا يمكن أن يقال أنه كثير .

ربما قيل ان تقدير الجامعة لما ينفق عليها من صلب الميزانية على أساس الحساب الختامى لنفقاتها فى سنة ١٩٤١ لا يصور هذه النفقات تصويرا دقيقا ؛ وأن تقديرات الميزانية نفسها أدنى الى الدقة من الحساب الختامى . وتقديرات الميزانية ترتفع عن تقديرات الحساب الختامى نحو تسعين ألفا من الجنيهات . ولو أن ذلك صح لما غير شيئا من تقديرنا أن الاعانة التى يمكن أن تبذل لجامعتى القاهرة والاسكندرية لن تزيد الى سنوات طويلة على نصف مليون من الجنيهات . فلن تصل اعانة جامعة الاسكندرية الى مثل ما وصلت اليه جامعة القاهرة . فالقاهرة هى العاصمة . وجامعات العواصم أكبر وأكثر عددا فى جميع الدول ؛ والنفقات عليها لذلك أكثر بكثير من نفقات الجامعات التى تكون فى بلاد غير العاصمة .

على أنه اذا رؤى أن هذا المبلغ يبهظ الميزانية — ولست أنا من هذا الرأى — فان من المستطاع زيادة رسوم الدراسة فى الكليات زيادة تغطى جزءا من هذه الاعانة . وقد فكرت الحكومة قبلا فى جعل رسوم طلبة الطب ستين جنيها فى السنة ؛ ثم انتهت الى الاكتفاء برفعها الى خمسة وأربعين ؛ ومثل هذا الامر مستطاع فى الكليات التى تزيد نفقات التعليم فيها على الرسوم التى يدفعها الطلاب الآن اذا قضت الضرورة الملحة بذلك .

أما انشاء الكلية بقانون يوم تنشأ السنة الاولى منها ؛ فهى مسألة أدنى الى أن تكون شكلية . ولو أن مجلس الوزراء أقر الاعتماد اللازم لانشاء السنة الاولى وبعث معه بالقانون المنشئ — اذا كان ذلك ضروريا من الوجهة القانونية — فسيمر القانون والاعتماد معا . وقد رأينا البرلمان يرحب بمثل هذه الاعتمادات والقوانين وينظرها على وجه الاستعجال .

يجب النظر الى المسألة اذن من جهة حاجة البلاد الى جامعة أخرى أو عدم حاجتها اليها . ولا يخالجنى شك فى اجماع الرأى على هذه الضرورة . فلو أن عدد المتخرجين فى المدارس الثانوية وقف عند ما هو اليوم عليه ؛ بل لو أنه نقص تبعا لسياسة جديدة فى التعليم ؛ لما أمكن أن يكون نقصه محسوسا ؛ ولما صح لذلك أن تظل جامعة فؤاد الاول مكدسة بالطلاب على النحو الذى نراه اليوم ؛ والذى يؤدى حتما الى انحطاط مستوى التعليم . فكيف والجامعة تواجه فى كل عام مشقة الطلبة الذين لا تتوفر لهم أماكن بمدرجاتها ومعاملها ؟ فى العام الماضى بقى نحو ألف من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية دون أن تتمكن الجامعة

من أن توفر لهم أماكن بها . وبقى مثل هذا العدد فى العام الحاضر . ولا يتردد أحد فى القول بأن هؤلاء الشبان الذين وقفوا فى منتصف الطريق من مراحل التعليم أشد خطرا على حياة البلاد الاجتماعية ممن أتموا تعليمهم وأصبح فى مقدورهم أن يجدوا وسيلة للعمل ولو فى مقابل غير مرتفع .

يضاف الى هذا أن حاجات البلاد الاقتصادية — صناعية ومالية وزراعية — بحاجة الى عدد كبير من المتخصصين فى هذه الشئون . فلا مفر من انشاء المصانع اللازمة لاستنباط القوة من مساقط المياه بأسوان بعد الحرب مباشرة . ومتى أنشئت هذه المصانع وأمدت بالقوة فصانع السماد ؛ وأمكن استخراج الحديد ؛ فستصبح المنطقة الصناعية الكبيرة التى تقوم فى هذا الجزء من مصر بحاجة الى عمال وصناع مهرة ومهندسين وماليين ؛ اذا أريد أن تتولى رؤوس الاموال المصرية والايدى والاذهان المصرية هذه الاعمال وأن لا تتركها للاجانب هذا الى أن ازدياد النشاط الصناعى والاقتصادى فى البلاد يزيد فى حركة التداول المالى وقد رأينا فى ربع القرن الاخير كيف استنفدت الحركة الاقتصادية والمالية التى أعقبت الحرب الكبرى الماضية فى مصر الالوف من المتعلمين . ولا شك فى أن الحركة التى تقوم فى مصر بعد الحرب الحالية ستكون أوسع نطاقا من الحركة التى قامت فى أعقاب الحرب الماضية ويجب لتكون هذه الحركة مصرية تثمر الخير للمصريين ؛ أن تتخذ العدة لها منذ اليوم .

لا موضع اذن للتردد فى انشاء كلية الهندسة وكلية الطب بالاسكندرية ؛ اذا أريد رفع مستوى التعليم الجامعى من ناحية ؛ والقضاء على الفساد الاجتماعى الذى ينشأ عن وجود ألوف وقفوا من تعليمهم فى منتصف الطريق من ناحية أخرى . ومواجهة حالات البلاد فى المستقبل القريب من ناحية ثالثة .

ورفع مستوى التعليم ضرورة قدرها مجلس الوزراء وقدرها البرلمان حين أقر القوانين التى عرضت عليهما خاصة بالتعليم الابتدائى وبالتعليم الثانوى . فاذا لم نتابع هذه السياسة فى التعليم الجامعى ضاعت المجهودات التى تبذل الآن فى التعليم العام ولم تثمر أية ثمرة .

واذا كانت المبالغ التى يمكن بها التعليم الجامعى لا تعدو نصف مليون من الجنيهات يوم تستكمل جامعة الاسكندرية وجامعة القاهرة كليهما ؛ فان هذا المبلغ لا يعتبر شيئا بالقياس الى النتائج التى فنشأ عنه فى المستقبل ؛ وبخاصة فى عصر أصبح العلم والتعليم فيه أساس الحياة القومية لكل أمة جديرة بهذا الاسم .

ويجمل بى بهذه المناسبة أن ألاحظ على ما جاء بمذكرة وزارة المالية أن المستشفيات التعليمية لا تستنفد من المال أكثر مما تستنفده المستشفيات الاخرى التى تقوم على النظام الحديث

أرى واجبا أن أبدى ملاحظة أخيرة . تلك أن الكليات التى تنشأ بالاسكندرية لا تنشأ على نمط كليات القاهرة تماما ؛ من حيث عدد الفروع وأنواع الدراسات ؛ بل يكتفى بأهم الفروع وبنوع الدراسة التى تتناسب مع مركز الاسكندرية ؛ كالهندسة البحرية فى كلية الهندسة ؛

وتاريخ الرومان واليونان فى كلية الآداب . وسوف تقصر الدراسات العليا للتحضير للماجستير والدكتوراه على كليات القاهرة تخفيفا على ميزانية الجامعة فى الاسكندرية .

لذلك أرجو أن توافق اللجنة المالية ، وأن يوافق مجلس الوزراء على ما طلبته من انشاء فرع لكلية الهندسة بالاسكندرية وعلى الاعتمادات اللازمة لهذا الفرع . فاذا رأى المجلس ضرورة استصدار قانون بكلية الهندسة بالاسكندرية فلا مانع ، وان كنت أرى أن اتباع الطريقة التى اتبعت فى كلية الحقوق وفى كلية الآداب — بانشاء فرع بالاسكندرية لكلية الهندسة بالقاهرة — أدنى الى المصلحة العملية ، حتى لا يحتاج الامر الى تعيين عميد ووكيل ومجلس كلية ، فى وقت لا يكفى فيه عدد الاساتذة الذين يدرسون بالسنة التى تنشأ لهذا كله .

وأرفق بهذه المذكرة مشروع ميزانية السنة المطلوب انشاؤها بكلية الهندسة ، ومشروع الكلية كله عند تمامه ، فاقرار هذه الاعتمادات مطلوب على وجه السرعة حتى لا تضيع سنة دراسية على طلاب حاصلين على درجات تزيد على ستين فى المائة فى شعبة الرياضة ، ويحرصون على أن يلتحقوا بكلية الهندسة بالاسكندرية . ،،

ادارة المستخدمين

حضرة صاحب المعالى وزير المالية

أتشرف باخبار معاليكم أن مجلس الجامعة وافق بجلسته المنعقدة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ على انشاء فرع لكلية الهندسة بالاسكندرية لتخفيف الضغط الذى يحدث سنويا ففى مستهل العام الدراسى بسبب اقبال طلبة شعبة الرياضة على كلية الهندسة بالجيزة ولتخفيف النفقات عن كاهل أولياء أمور الطلبة المقيمين بالاسكندرية والوجه البحرى وتمكينهم من مراقبة أبنائهم عن قرب والعمل على راحتهم كما أن زيادة عدد طلبة الكلية بالجيزة باضطراد يحول دون تحقيق أغراض التعليم بحالة أتم ٠

وقد روعى أن يبدأ بانشاء فصول للسنتين الاعدادية والاولى ثم يتلو ذلك انشاء فصول باقى السنوات الدراسية التالية تدريجيا سنة بعد أخرى حتى يتم تكوين فرع الكلية بالاسكندرية ٠

ولامكان افتتاح الدراسة بفرع الكلية بالاسكندرية هذا العام اقترحت كلية الهندسة بكتابها رقم ١٠٣٦ فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ انشاء الوظائف الآتية :-

عدد	وظيفة	درجة	جملة	
١	مدرس أ رياضة وميكانيكا	رابعة	٤٨٠	
٢	« ب هندسة وصفة والرسم	خامسة	٧٢٠	
١	معيد	سادسة	٢٤٠	
١	مدرب الورش	«	٢٤٠	
١	معاون	«	٢٤٠	
١	كاتب وأمين توريدات	سابعة	١٥٠	٢٠٧٠ أول أ
١	براد	ثانية صناع	٥٤	
١	«	ثالثة «	٤٢	
٢	نجار	« «	٨٤	
١	ساع	رابعة خدم	٣٠	
٢	خدم	« «	٦٠	٢٧٠ أول ج
				٢٣٤٠ الجملة

هذا وستقوم الجامعة بتدبير الاعتمادات الاخرى اللازمة للفرع من المبالغ المخصصة لها المدرجة ببنود ميزانية الكلية بالقاهرة ٠

فالمرجو من معاليكم التفضل بالموافقة على انشاء هذه الوظائف لفرع كلية الهندسة بالاسكندرية ٠

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ٠٠ ،،

وزير المعارف

امضاء (محمد حسين هيكل)

ملحـــق رقـم (٩)

obeikandl.com

NOTE ADRESSEE AUX REPRESENTANTS
DE GRANDE BRETAGNE, ETATS-UNIS, RUSSIE ET CHINE
REUNIS EN CONFERENCE AU CAIRE

Les soussignés, interprétant à la fois l'opinion de leurs partis respectifs et l'ensemble de l'opinion publique égyptienne, unanime dans ses voeux en faveur du triomphe de la cause que poursuivent les Nations Unies pour la libération des peuples, sont heureux d'apporter l'hommage de leur bienvenue aux illustres Représentants de ces Nations, réunis en ce moment sur le sol d'Egypte, en vue de hâter la Victoire sur les forces d'injustice et d'agression et de mettre cette Victoire au service de l'Humanité .

Si les signataires se permettent de leur adresser, en dehors des voies officielles, le présent mémoire, c'est que, pénétrés des lourdes responsabilités qui leur incombent, ils croient de leur devoir, au moment où les Chefs d'Etat et de Gouvernement, assemblés en conférence, vont mettre en application les grands principes énoncés par eux, de signaler respectueusement à leur attention que l'Egypte vit actuellement sous un régime de Loi martiale et de censure .

L'usage arbitraire qui est actuellement fait de ce régime, s'oppose d'une part, à la libre expression des opinions et d'autre part, enlève tout caractère représentatif au Gouvernement qui s'en sert à des fins de politique intérieure

Aussi, a-t-il semblé aux signataires que, sans méconnaître l'importance des problèmes qui réclament l'attention immédiate de ces éminents hommes d'Etat, il ne pouvait leur être indifférent de connaître la véritable opinion du

du pays qu'ils ont choisi pour se réunir, précisément au moment où, au cours de leurs délibérations, ils peuvent aborder des questions intéressant l'Egypte .

Or, cela ne peut être qu'un sujet de satisfaction aux illustres hôtes de ce pays de savoir que celui-ci est entièrement acquis aux idées qui leur sont chères et qu'un sentiment unanime et profond y appuie les efforts incessants qu'ils déploient en vue d'un monde meilleur .

Dans le présent conflit mondial qui met la Justice et la Liberté aux prises avec la Tyrannie et les forces d'agression, la Nation égyptienne s'est rangée dès le début du côté des Démocraties, non pas par simple observation des engagements de l'Egypte envers sa grande Alliée - c'était là son devoir en même temps que son intérêt - mais parce que cette cause correspondait à son penchant naturel, à ses tendances, à ses aspirations et à son idéal . Le concours de l'Egypte à la cause commune a été marqué par une spontanéité, une sincérité et une ampleur que les Nations Unies n'ont pas manqué de reconnaître et qu'elles ont hautement appréciées .

Il était donc naturel que l'Egypte adhérât de coeur à la charte de l'Atlantique dès sa proclamation. Elle y voyait, en même temps qu'un engagement solennel quant aux buts de guerre et un gage précieux d'une paix durable et bienfaisante, une garantie certaine de la reconnaissance, sitôt la guerre terminée, de la plénitude de ses droits souverains. Elle se réjouissait, en outre, que cette garantie, impliquant l'abandon de toutes limitations ou entraves au libre exercice de sa souveraineté, fût endossée par la Grande Bretagne, son Alliée .

Aussi, a-t-elle applaudi aux premiers résultats

que la Conférence de Moscou - prélude à la Conférence actuelle - a mis en lumière, apportant par là, une nouvelle et éclatante consécration à la Charte de l'Atlantique qui devient de la sorte une source de confiance mutuelle entre grandes et petites Nations .

Ayant ainsi exposé les raisons qui ont fait naître l'espoir chez le peuple égyptien, les soussignés s'en voudraient de ne pas définir en même temps ses aspirations . Ces aspirations procèdent, du reste, des mêmes soucis qui inspirent les Démocraties, soucis ayant pour objet de sauvegarder la dignité des peuples conscients de leur mission et de leurs droits .

L'Egypte ne doute pas que son statut d'Etat libre et indépendant ne soit pleinement reconnu, lui assurant - à l'instar de toutes les Puissances - la jouissance de tous les droits de souveraineté sur l'ensemble de ses territoires. Elle ne doute pas que toutes entraves ou limitations à cette souveraineté et à cette indépendance - de quelque nature et pour quelque durée qu'elles fussent - ne soient définitivement abolies .

L'Egypte est notamment convaincue que la Grande Bretagne sera la première à reconnaître que les diverses restrictions contenues dans le Traité de 1936 doivent disparaître. D'ailleurs, les restrictions d'ordre militaire, qui correspondaient principalement à une menace latente d'agression, existant alors, auront perdu leur justification du fait que la menace a cessé d'exister. Partant, la présence sur son territoire de troupes étrangères, de quelque nationalité qu'elles fussent, n'aura plus sa raison d'être .

L'Egypte escompte, par voie de conséquence, recouvrer le contrôle exclusif du Canal de Suez qui lui revient en vertu

L'Egypte reste également assurée que les multiples liens, qui, depuis un temps immémorial, ont forgé son unité avec le Soudan, seront consacrés en droit comme en fait, - cela, bien entendu, dans le cadre de la Charte de l'Atlantique.

L'Egypte est en outre fondée à croire qu'elle aura sa place au futur Congrès de la Paix, dans l'exercice de sa pleine souveraineté .

Telles sont, dans leurs grandes lignes, les justes aspirations de la Nation Egyptienne. En les formulant, celle-ci ne s'appuie pas uniquement sur son bon droit . Elle a aussi en vue la tâche qu'elle est appelée à accomplir dans le domaine national ainsi que les devoirs de collaboration et de solidarité qu'elle est susceptible de remplir dans le domaine international, et plus particulièrement du chef de sa position parmi les Nations du Moyen Orient .

Il va sans dire que l'Egypte est prête à souscrire à toutes les obligations d'ordre général mises à la charge de la communauté des Etats dans l'intérêt de la paix et de la sécurité universelles, et qu'elle apportera dans l'exécution de ses obligations toute la bonne volonté dont témoignent son passé et ses traditions .

Enfin l'Egypte pourra désormais se tourner vers elle-même et donner aux multiples réformes qu'elle envisage sur les plans social et économique l'impulsion que, seuls, peuvent procurer une sécurité générale et des rapports internationaux libérés des préjugés et des malentendus, prenant ainsi sa part dans l'oeuvre collective de progrès dont l'horizon s'entr'ouvre à l'Humanité .

L'Humanité vouera, à n'en pas douter, à ceux qui bâtiront le monde demain sur des fondations de liberté

et de fraternité entre les Nations, une gratitude infinie et un souvenir impérissable .

Le Caire le 30 novembre 1943

Le Président
DU PARTI NATIONAL

Le Président
DU PARTI LIBERAL-CONSTITUTIONNEL

Le Président
DU PARTI SAADISTE

Le Président
DU BLOC WAFDISTE INDEPENDANT

obeikandl.com

المصـــادر والمراجـــع

أولا : الوثائـــــق :

١- الوثائق غير المنشورة :

أ- الوثائق العربية :

- الأوراق الخاصة بالدكتور محمد حسين هيكل، وهى مودعة لدى نجله الأستاذ أحمد هيكل المحامى، وقد استخدمنا منها الملفات الآتية :
  - الملف الأول، تحت عنوان (كلمـــات وخطابـــات للدكتـــور هيكـــل باشـــا فـــى مناسبات مختلفة)٠
  - الملف الثانى، وهو بدون عنوان٠
  - الملف الثالث، تحت عنوان (مجموعة من خطب معالى الرئيس)٠
  - الملف الخامس، تحت عنوان (كلمـــات وخطـــب للدكتـــور هيكـــل باشـــا فـــى مناسبات مختلفة)٠
  - الملف السادس، تحـــت عنـــوان (مراســـلات وتقـــارير وكلمـــات مـــن وإلـــى الشخصيات العامة)٠
- محافظ عابدين، وهى مودعة بدار الوثائق القومية برملة بولاق بالقاهرة، وقـــد اعتمـــدت الدراسة على المحافظ التالية :
  - محفظة رقم ٣١، مجلس الوزراء، مذكرات وزارة المعارف العمومية، مـــن ١٨ يولية إلى أكتوبر ١٩٥٢ ٠
  - محفظـــة رقـــم ٢١٩، ١٩٢٥/١/١٩ – ١٩٤٦/٥/١٠، الأحـــزاب، تقـــارير عن الأحزاب٠
  - محفظة رقم ٢٢٠، ١٩٢٢/٢/٧ – ١٩٤٨/٣/٢، الأحزاب، الأحرار الدستوريون٠
  - محفظة رقم ٢٢٣، ١٩٣١/٢/١٩ – ١٩٣٤/١/٢٩، الأحزاب، حزب الشعب٠
  - محفظة رقم ٢٩٦، ١٩١٩/٦/١٤ – ١٩٥٢/١/١٩، تقارير عن متاحف وآثار٠
  - محفظة رقم ٣٦٠، المسألة المصرية٠
- محافظ تقارير الأمن، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية، وقد اســـتفادت الدراســـة مـــن المحافظ التالية :
  - محفظة رقم ٣، تقارير أمن ١٩٢٦ / ١٩٢٧ (المجموعة الثانية)٠
  - محفظة رقم ٧/ب، تقارير أمن (المجموعة نفسها)٠
  - محفظة رقم ٨، تقارير أمن ١٩٤١ (المجموعة نفسها)٠

obeikandl.com

- محفظة رقم٩، ١٩٤٢ – ١٩٥٢ (المجموعة نفسها)٠
- محفظة رقم ١ (تحت التوزيع)٠

- محفوظات مجلس الوزراء ما بعد ١٩٢٣، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية، وقد تم الاستعانة بمحفظة واحدة رقم ٣/ب، السودان، حوادث واضطرابات سنة ١٩٢٤ ٠
- محاضر جلسات مجلس الوزراء، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية، وقد استخدم منها المحاضر الخاصة بأعوام : ١٩٣٦، ١٩٣٨ – ١٩٤١، ١٩٤٤ ٠
- وزارة الخارجية، الأرشيف السرى الجديد لوزارة الخارجية، ملف ١٤٠ – ٤٨/٥-١، ١٩٤٨ ، وهو محفوظ بالوزارة
- النص الأصلى لميثاق جامعة الدول العربية، ١٩٤٥/٣/٢٢ ٠ وهو مودع بجامعة الدول العربية٠
- تقارير ومذكرات خاصة بوزارة المعارف العمومية، وهى محفوظة بمتحف التعليم بالقاهرة٠ وقد استخدمنا منها ما يلى :
  - تقرير موجز عن سياسة التعليم بمصر فى العام الدراسى ١٩٣٨/١٩٣٧ ٠
  - مذكرة بآراء مفتشى وزارة المعارف فى مشروع تعديل الإدارة المركزية للتعليم عام ١٩٣٨ ٠
  - مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزير المعارف عن تدريس اللغة العربية بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٣ ٠
  - مذكرة من وزير المعارف عن تدريس اللغة العربية بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٢ ٠
  - تقرير عن التعليم فى مصر عام ١٩٤١ ٠
  - لوحة بأهم إنجازات وزراء المعارف والتربية والتعليم٠

ب-الوثائق الأجنبية :.

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office، واستعانت الدراسة بالمجموعات الآتية :
  - مجموعة F.O. 407 وهى بعنوان Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.

وقد تم استخدام الملفات الآتية :

201 (1925), 212 (1930), 221 (1937)

وهى لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق٠

obeikandl.com

- مجموعة F.O. 371 وهى بعنوان General Correspondence, Political Egypt And Sudan.

وقد تم استخدام الملفات الآتية :

31575(1942), 35532(1943), 80349(1950)

وقد تم استعارة ما استخدم من وثائقها من الأستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم.

- مجموعة F.O. 141 وهى بعنوان Embassy and Consulate Archives

وقد استعنا بالملف التالى :

875 (1943)

وما استخدم من وثائقه تم استعارته من الأستاذة الدكتورة لطيفة محمد سالم.

٢- الوثائق المنشورة :

أ- الوثائق العربية :

- الجمعية التشريعية، دور الانعقاد الأول (٢٢ يناير – ١٧ يونيو ١٩١٤).
- مضابط مجلس الشيوخ (١٩٣٦ – ١٩٥١).
- مضابط مجلس النواب، وقد استخدمنا منها مضابط الهيئات النيابية وأدوار الانعقاد التالية :
  - الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثانى (١٨ نوفمبر ١٩٢٦ – ١٤ يوليو ١٩٢٧)؛ دور الانعقاد العادى الثالث (١٧ نوفمبر ١٩٢٧ – ٢٨ يونيو ١٩٢٨).
  - الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد العادى الأول (١١يناير – ١٧ يونيو ١٩٣٠).
  - الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد العادى الثالث (١٨ نوفمبر ١٩٣٧ – ٣ يناير ١٩٣٨).
  - الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الأول (١٢ أبريل – ١٧ أكتوبر ١٩٣٨)؛ دور الانعقاد العادى الثانى (١٩ نوفمبر ١٩٣٨ – ٨ أغسطس ١٩٣٩)؛ دور الانعقاد العادى الرابع (١٤ نوفمبر ١٩٤٠ – ١٨ أكتوبر ١٩٤١)؛ دور الانعقاد العدى الخامس (١٥ نوفمبر ١٩٤١ – ٧ فبراير ١٩٤٢).
  - الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد العادى الثانى (١٦ نوفمبر ١٩٥٠ – ١٧ أكتوبر ١٩٥١).
- محاضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية، وقد استعنا منها بأدوار الاجتماعات الآتية :
  - دور الاجتماع العادى الأول (٤ – ١١ يونية ١٩٤٥).
  - دور الاجتماع العادى الثانى (٣١ أكتوبر – ١٤ ديسمبر ١٩٤٥).
  - دور الاجتماع غير العادى الرابع (٨ – ١٢ يونية ١٩٤٦).

obeikandl.com

- معاهدة صداقة بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦ .
- مجلس الشيوخ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٧ .
- ديوان جلالة الملك، تقويم بأسماء ذوى الألقاب والرتب المدنية الحديثة من ١٤ أبريل سنة ١٩١٥ لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٣٨، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٨ .
- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٨، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٠ .
- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٩، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٠ .
- وزارة المالية،ميزانية الدولة المصرية١٩٤٠ /١٩٤١،المطبعة الأميرية،القاهرة،١٩٤٠ .
- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٣٩، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٤ .
- محمد حسين هيكل (تقديم وإعداد)، موجز عن طائفة من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣ أكتوبر – ١٢ نوفمبر ١٩٤٦، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٦ .
- الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية، مؤتمر القاهرة، المؤتمر البرلمانى الدولى السادس والثلاثون ٧-١٢ أبريل سنة ١٩٤٧، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٨ .
- محمد حسين هيكل (تقديم وإعداد)، مصر فى هيئة الأمم المتحدة، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك ١٦ سبتمبر – ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٤٨ .
- الحكومة المصرية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٤٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٩ .
- المضبطة الرسمية لجلسات محكمة الثورة، محاكمتا أحمد عبدالغفار وفؤاد سراج الدين، ١٩٥٣ .
- جمهورية مصر، القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤،المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥ .
- المركز القومى للبحوث التربوية، جهاز التوثيق والمعلومات، وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم ١٩٣٧ – ١٩٧٩، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠ .
- فؤاد كرم (جمع وترتيب)، النظارات والوزارات المصرية، جـ١، ط٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤ .
- كتاب إحصائى لنتائج امتحانات الشهادة الثانوية بمصر من سنة ١٨٨٧ إلى١٩٠٨، د.ت .

ب- الوثائق الأجنبية :

- تقارير مؤتمرات الاتحاد البرلمانى الدولى، وقد استعنا منها بالتقارير الآتية :
- Union Inter Parlementaire Compte –rendu De La XXXVIIe Conférence Tenue A rome Du 6 au 11Septembre 1948,Lausanne, 1949.
- Union Inter Parlementaire Compte – Rendu De La XXXVIIIe Conférence Tenue A stockholm Du 7 au 12 Septembre 1949, Geneve, 1949.
- Union Inter Parlementaire Compte – Rendu De La XXXIXe Conférence Tenue A dublin Du 8 au 13 Septermbre 1950, Geneve, 1950.
- محاضر البرلمان الإنجليزى Parliamentary Debates، وقد اعتمدت الدراسة على :
- House of Lords, Vol. LXXXV, 1929.
- House of Commons, Vols. 241, 244, 1930.

ثانيا : المذكـــــرات :

١- المذكرات غير المنشورة :

- مذكرات عبدالرحمن فهمى، محفظة رقم ٣، ملف ٢٠؛ محفظة رقم ٤، ملـف ٢٨، ٤٧ ٠ (هذا الجزء من المذكرات لم يحقق بعد)٠ وهى مودعة بدار الوثائق القومية٠

٢- المذكرات المنشورة :

أ- المذكرات العربية :

- محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ ٠

ب- المذكرات الأجنبية المترجمة :

- مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ – ١٩٤٦، جـ٢، إعداد تريفور إيفانز، ترجمـة وتحقيـق عبدالرءوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ ٠

ثالثا : الذكريـــــات :

- ***إسماعيل صدقى***،مذكراتى، ط٢، تحقيق سامى أبو النور،مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦ ٠
- ***حافظ محمـود***،أسرار الماضى من١٩٠٧ إلى ١٩٥٢،كتاب روزاليوسف، يولية ١٩٧٣ ٠
- ـــــــــ ، المعارك فـى الصحافـة والسياسـة والفكـر ١٩١٩ – ١٩٥٢، كتـاب الجمهورية، أبريل ١٩٦٩ ٠

- ـــــــــــ ، عمالقة الصحافة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٤ .
- ***حسن يوسف،*** مذكرات، القصر ودوره فى السياسة المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٢ .
- ***صليب سامى،*** ذكريات ١٨٩١ – ١٩٥٢، مطبعة أمين عبدالرحمن، القاهرة، ١٩٦٢ .
- ***عبدالرحمن الرافعى،*** مذكراتى ١٨٨٩ – ١٩٥١، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٢ .
- ***عبدالعزيز فهمى،*** هذه حياتى، تقديم طاهر الطناحى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٣ .
- ***من ذكريات فؤاد سراج الدين فى محكمة الثورة،*** الوفد الأسبوعى، ١٥ أبريل ١٩٩٩ .
- ***من ذكريات كريم ثابت،*** الجمهورية، ١٩ يونية، ٥ يولية ١٩٥٥ .
- ***محمد التابعى،*** مصر ما قبل الثورة، من أسرار السياسة والسياسيين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨ .
- ***محمد حسين هيكل،*** شرق وغرب، دار الهلال، القاهرة، مارس ١٩٩٤ .
- ـــــــــــــــ، مذكرات فى السياسة المصرية، ٣ أجزاء، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠ .
- ***محمد زكى عبدالقادر،*** أقدام على الطريق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٧ .
- ***محمد على علوبة،*** ذكريات اجتماعية وسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨ .
- ***محمد كامل سليم،*** ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، مايو ١٩٧٥ .
- ***محمد لطفى جمعة،*** مذكرات، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠٠٠ .

رابعا : الدوريات :

١- الدوريات العربية :

- أخبار اليوم ، ١٩٤٨ ، ١٩٥١ – ١٩٥٣، ١٩٥٥ .
- آخر ساعة، ١٩٤٨ .
- الاتحاد، ١٩٢٧ .
- الإثنين والدنيا، ١٩٤٥ .
- الأحرار الدستوريين، ١٩٣١ .
- الأخبار (أمين الرافعى)، ١٩٢٣، ١٩٢٥ .

obeikandl.com

- الأخبار (على أمين ومصطفى أمين)، ١٩٥٢، ١٩٥٥، ١٩٥٦ ٠
- الإخوان المسلمون، ١٩٤٦ – ١٩٤٨ ٠
- الأساس، ١٩٤٧ – ١٩٥٢ ٠
- الإصلاح الاجتماعى، ١٩٤٦ ٠
- الأفكار، ١٩٢٢ ٠
- الأمل، ١٩٥٦ ٠
- الأهرام، ١٩٢٠ – ١٩٢٣، ١٩٢٦، ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٣٨ – ١٩٤١، ١٩٤٣– ١٩٤٥، ١٩٤٧ – ١٩٥٢، ١٩٨١، ١٩٩٩ ٠
- البلاغ، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤٦ – ١٩٥٠ ٠
- الجريدة، ١٩٠٨ – ١٩١٠، ١٩١٢ – ١٩١٤ ٠
- الجماهير، ١٩٤٧، ١٩٤٨ ٠
- الجهورية، ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ٠
- الجهاد، ١٩٣٦، ١٩٣٨ ٠
- الحديث، ١٩٣٩ ٠
- الدستور، ١٩٣٨ – ١٩٤١، ١٩٤٥، ١٩٤٧ ٠
- السفور، ١٩١٦ ٠
- السياسة، ١٩٢٢ – ١٩٣٦، ١٩٣٨، ١٩٤٤ – ١٩٥٠ ٠
- السياسة الأسبوعية، ١٩٢٦ – ١٩٣١، ١٩٣٧، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٥ – ١٩٤٧ ٠
- الشئون الاجتماعية، ١٩٤٤ ٠
- الطليعة، ١٩٦٥ ٠
- الفلاح المصرى، ١٩٣٠ ٠
- القانون والاقتصاد، ١٩٤٩ ٠
- الكتلة، ١٩٤٦ – ١٩٤٩ ٠
- اللواء الجديد، ١٩٤٤ – ١٩٤٦، ١٩٥١ ٠
- اللواء المصرى، ١٩٢٤ ٠
- المحروسة، ١٩٢٤ ٠
- المصرى، ١٩٣٨ ، ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٦ – ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٣ ٠
- المصور، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٤، ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٢ ٠
- المقتطف، ١٩١٧ ٠

obeikandi.com

- المقطم، ١٩٢١، ١٩٣٩، ١٩٤٨، ١٩٥٠ .
- النذير، ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩).
- الوادى، ١٩٣١ .
- الوفد المصرى، ١٩٣٨، ١٩٣٩ .
- الوقائع المصرية، ١٩١٣، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٣٠، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٥٦ .
- روزاليوسف، ١٩٤٣، ١٩٥٠ .
- صوت الأحرار، ١٩٤٥، ١٩٤٦ .
- صوت الأمة، ١٩٤٦ .
- كوكب الشرق، ١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣٨ .
- مجلتى، ١٩٣٤ .
- مصر، ١٩٤٦، ١٩٤٧ .
- مصر الفتاة، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٥، ١٩٤٨، ١٩٤٩ .

٢- الدوريات الأجنبية :

- The Egyptian Gazette, 1941.

خامسا : الرسائل العلمية :

- ***جلال الدين محمود الشاعر***، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين فى الفترة من ١٩١٨ – ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٠
- ***حسين فوزى النجار***، الجريدة تاريخ وفن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٥٦ .
- ***حماده محمود أحمد إسماعيل***، جماعة الإخوان المسلمين ودورها فى تاريخ مصر ١٩٢٨ – ١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢ .
- ***رشوان محمود جاب الله***، تاريخ التعليم العام فى مصر ١٩٢٢ – ١٩٥٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩١ .
- ***سامية حسن إبراهيم***، الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية ١٩٠٨ – ١٩٤٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٣ .

obeikandi.com

- ـــــــــــــــــــ، الأزهر والسياسة المصرية من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٧٨ .
- *سناء جلال*، صحافة حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩١ .
- *صفاء محمد فتوح شاكر*، إسماعيل صدقى باشا ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ – ١٩٥٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩١ .
- *عبدالواحد النبوى عبدالواحد*، المعارضة فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ – ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٩م.
- *فوزى أسعد نقيطى*، العلاقات المصرية السعودية ١٩٣٧ – ١٩٦٧، رسالة دكتوراه غير منشورة،معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٠ .
- *ماجدة محمد حمود*، محمد محمود ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٩ – ١٩٤١، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٠ .
- *مختار أحمد نور*، الحياة النيابية فى مصر ١٩٣٠- ١٩٣٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٥ .
- *مديحة أحمد درويش*، العلاقات السعودية المصرية ١٩٢٤ – ١٩٣٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨ .
- *نجاح رحومة أحمد حسن*، الآراء التربوية فى كتابات محمد حسين هيكل "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٧ .

سادساً : البحـــوث :

- *أحمد زكريا الشلق*، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٥٤؛ البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية، بحثان منشوران بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،القاهرة، ١٩٩٥ .
- *أحمد الشربينى*، الكساد العالمى والريف المصرى ١٩٢٩ – ١٩٣٥، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم ٣٩، القاهرة، ١٩٩٦ .

openkanal.com

- ـــــــــــــ، تكوين الأحزاب المصرية، بحث منشور بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥ .
- *جمال زكريا قاسم*، موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ / ١٩١٢، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم ١٣، القاهرة، ١٩٦٧ .
- *حماده إسماعيل*، آراء هيكل الاجتماعية داخل البرلمان المصرى، بحث فى ندوة "محمد حسين هيكل وجهود الاستنارة المصرية " المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .
- *صلاح العقاد*، الفكرة العربية فى مصر، بحث فى الموسم الثقافى للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٢/ ١٩٧٣، القاهرة، ١٩٧٣ .
- *محمد صابر عرب*، الدكتور محمد حسين هيكل بين الاعتدال والتطرف، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد رقم ٤٠، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- *يونان لبيب رزق*، أزمة العقبة المعروفة بأزمة طابة ١٩٠٦، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم ١٣، القاهرة، ١٩٦٧ .
- ـــــــــــــ، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية، بحث منشور بكتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥ .
- ـــــــــــــ، الفكرة الحزبية عند هيكل، بحث فى ندوة "محمد حسين هيكل وجهود الاستفادة المصرية"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .

سابعاً : المراجـــع :

١- المراجع العربية :

- *أحمد بهاء الدين*، أيام لها تاريخ، ط١، دار القدسى، بيروت، ١٩٧٥ .
- *أحمد بيلى*، عدلى باشا، أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر، القاهرة، ١٩٢٢ .
- *أحمد حمروش*،ثورة ٢٣ يولية،جـ١،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٩٢ .
- *أحمد زكريا الشلق*، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – ١٩٥٣، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ .

opelkanal.com

- ـــــــــــــ،حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية،ط١،دار المعارف،القاهرة، ١٩٧٩ .
- *أحمد شفيق*، حوليات مصر السياسية، تمهيد جـ١، ط١، القاهرة، ١٩٢٦ .
- ـــــــــــــ،حوليات مصر السياسية،الحولية الأولى سنة ١٩٢٤، ط١، القاهرة، ١٩٢٨ .
- ـــــــــــــ،حوليات مصر السياسية،الحولية الثانية سنة ١٩٢٥،ط١،القاهرة،١٩٢٨ .
- ـــــــــــــ،حوليات مصر السياسية،الحولية الخامسة سنة ١٩٢٨، ط١، القاهرة،١٩٣٠ .
- ـــــــــــــ، حوليات مصر السياسية،الحولية السادسة سنة ١٩٢٩، ط١، القاهرة، ١٩٣١ .
- *أحمد طربين*، الوحدة العربية بين ١٩١٦ – ١٩٤٥، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٧ .
- *أحمد عبدالرحيم مصطفى*، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ – ١٩٥٦، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨ .
- ـــــــــــــ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧ .
- ـــــــــــــ، تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣ .
- *أحمد عبدالمجيد الغزالى*، ذكرى دسوقى أباظة، القاهرة، ١٩٥٥ .
- *أحمد لطفى السيد*، الدكتور محمد حسين هيكل، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٨ .
- *أحمد هيكل*،شخصيات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٩٧ .
- *جاد طه* ، بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ – ١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية، العالمية للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٨٠ .
- *جاكوب لاندو*، الحياة النيابية و الأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢، ترجمة وتعليق سامى الليثى، مكتبة مدبولى، القاهرة، د.ت .
- *ج. جانكوفسكى، أ.جرشونى*، هوية مصر بين العرب والإسلام ١٩٠٠ – ١٩٣٠، ترجمة بدر الرفاعى، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩ .
- *جرجس سلامة*، تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية،القاهرة،١٩٦٣.

obeikandl.com

- *جلال الدين الحمامصى*، من معاركنا السياسية، معركة نزاهة الحكم فبراير ١٩٤٢ – يوليو ١٩٥٢، وديع سعيد، القاهرة، ١٩٥٧ .
- *جمال الدين محمد سعيد*، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، ط١، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٥٥ .
- *حافظ وهبة*، جزيرة العرب فى القرن العشرين، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦ .
- *حسين فوزى النجار*، الدكتور هيكل وتاريخ جيل ١٨٨٨ – ١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨ .
- *ذوقان قرقوط*، تطور الفكرة العربية فى مصر ١٨٠٥ – ١٩٣٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢ .
- *رفعت السعيد*، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ – ١٩٢٥، ط٢، دار الثقافة الحديثة، القاهرة ١٩٨٣ .
- *رؤوف عباس حامد*، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧ .
- ــــــــــــــ، تاريخ جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .
- *زكريا سليمان بيومى*، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ – ١٩٤٨، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١ .
- ــــــــــــــ، الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧ – ١٩٥٣، الفاروقية لتوكيلات الطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١ .
- *سامى أبو النور*، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨ .
- *سامى مهران*، حكايات برلمانية، جـ١، ١٨٦٦ – ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .
- *شفيق الرشيدات*، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، فرع مصر، ١٩٦٨ .
- *شهدى عطية الشافعى*، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦، ط١، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٥٧ .
- *شوقى ضيف*، الأدب العربى المعاصر فى مصر، ط٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦ .

obeikandl.com

- *صبـــرى أبو المجـــد*، سنوات ما قبل الثورة ١٩٢٣ – ١٩٥٢، جـــ١، الهيئة المصريـــة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ .
- ـــــــــــــــ، سنوات ما قبل الثورة، جـــ٣، الهيئة المصريـــة العامـــة للكتـــاب، القاهرة، ١٩٨٩ .
- *صـــــلاح العقـــــاد*، المشرق العربى المعاصر، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القـــاهرة، ١٩٧٩.
- *صـــلاح عيســـى*، محاكمة فؤاد سراج الدين باشـــا، جـــــ١، ط١، مكتبـــة مدبولـــى، القاهرة، ١٩٨٣ .
- *ضياء الدين الريـــس*، الدستور والاستقلال، جـــ٢، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، د.ت.
- *طـــارق البشـــرى*، الحركة السياسية فـــى مصـــر ١٩٤٥– ١٩٥٢،ط٢، دار النشـــر للجامعات، القاهرة، ١٩٩٦ .
- *عاصم أحمد الدسوقى*، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمـــع المصـــرى ١٩١٤ – ١٩٥٢، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥ .
- ـــــــــــــــ، مصر فى الحـــرب العالميـــة الثانيـــة ١٩٣٩ – ١٩٤٥، معـــهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦ .
- *عبدالرحمن الرافعـــى*، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومى من ســـنة ١٩١٤ إلـــى ســـنة ١٩٢١، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧ .
- ـــــــــــــــ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩ .
- ـــــــــــــــ، فى أعقاب الثورة المصرية،جـــ١،ط٤،دار المعارف،القاهرة، ١٩٨٧
- ـــــــــــــــ، فى أعقاب الثورة المصرية،جـــ٢،ط٣،دار المعارف،القاهرة،١٩٨٨
- ـــــــــــــــ، فى أعقاب الثورة المصرية،جـــ٣،ط٢ دار المعارف،القاهرة،١٩٨٩
- ـــــــــــــــ، محمد فريد رمـــز الإخـــلاص والتضحيـــة، ط٤، دار المعـــارف، القاهرة، ١٩٨٤ .
- ـــــــــــــــ،مقدمات ثورة ٢٣ يوليو،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٧
- *عبدالعزيـــز شـــرف*، محمد حسين هيكل والفكر القومى المصـــرى، الهيئـــة المصريـــة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .
- *عبدالعظيم محمد رمضان*، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيـــام ثـــورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، ط٢، مكتبة مدبولى، القـــاهرة، ١٩٨٩ .

- ـــــــــــــــــــ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٣ .
- ـــــــــــــــــــ، تطور الحركة الوطنية فى مصـــر، جـــ٣، ١٩٣٧ – ١٩٣٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- ـــــــــــــــــــ، تطور الحركة الوطنية فى مصـــر، جـــ٤، ١٩٣٩ – ١٩٤٥، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩ .
- *عبداللطيف حمزة وعبدالعزيز شرف*، أدب المقالة الصحفية فى مصـــر، جـــ٩، محمـد حسين هيكل فى جريدة السياسة اليومية، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- *عـزة وهبـــى*، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، دراسة تحليلية لآخر برلمـــان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥.
- *على الدين هـلال*، السياسة والحكم فى مصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧ .
- *علـى شلبـــى*، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ – ١٩٤١، جـــ١، ط١، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٢ .
- *على شلبى ومصطفى النحاس جبر*، الانقلابات الدستورية فى مصـــر ١٩٢٣ – ١٩٣٦، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصريـة العامـة للكتـاب، القاهرة، ١٩٨١ .
- *علـى عبدالـرازق*، الإسلام وأصول الحكم، ط٣، مطبعة مصر، ١٩٢٥ .
- *عواطف عبدالرحمن*، مصر وفلسطين، المجلـس الوطنـى للثقافـة والفنـون والآداب، الكويت، ١٩٨٠ .
- *فتحـى رضـوان*، عصر ورجال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧ .
- *فؤاد المرسى خاطر*، حول الفكـرة العربيـة فـى مصـر، الهيئـة المصريـة العامـة للكتاب،القاهرة، ١٩٨٥ .
- *لطيفة محمد سالـم*، فاروق وسقوط الملكية فى مصـر ١٩٣٦ – ١٩٥٢، ط١، مكتبـة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩ .
- *ماريـوس كامل ديـب*، السياسة الحزبية فى مصر، الوفد وخصومه ١٩١٩ – ١٩٣٩، ط١، مؤسسة الأبحاث العربيـة ش.م.م. ، بـيروت، دار البيـان للنشـر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧ .

- ***محسن محمد***، التاريخ السرى لمصر من الوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارف،القاهرة، ١٩٧٩ .
- ***محمد إبراهيم الجزيرى***، آثار الزعيم سعد زغلول، عهد وزارة الشعب،جـ١، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩١ .
- ***محمد السعيد إدريس***، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤ – ١٩٥٢، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩ .
- ***محمد بهى الدين بركات***،صفحات من التاريخ، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦١ .
- ***محمد حسين هيكل***، جان جاك روسو، حياته وكتبه، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠
- ـــــــــــــ، دين مصر العام، ترجمه عن الفرنسية أحمد محمد حسين هيكل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨ .
- ـــــــــــــ،زينب، مناظر وأخلاق ريفية، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢ .
- ـــــــــــــ، فى أوقات الفراغ، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٢٥ .
- ـــــــــــــ، فى منزل الوحى، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٧ .
- ***محمد حسين هيكل وإبراهيم عبدالقادر المازنى ومحمد عبدالله عنان***، السياسة المصرية والانقلاب الدستورى، ط١، مطبعة السياسة، القاهرة، ١٩٣١ .
- ***محمد خليل صبحى***، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، الجزأين الخامس والسادس، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩ .
- ـــــــــــــ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، الملحق الأول للجزأين الخامس والسادس، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، ١٩٤٧ .
- ***محمد رفعت***،التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة،دار المعارف،القاهرة،١٩٦٤ .
- ***محمد رمزى***، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثانى، البلاد الحالية، جـ١، المحافظات ومديريات القليوبية والشرقية والدقهلية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤/١٩٥٥ .
- ***محمد زكى عبدالقادر***، محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢، دار روزاليوسف، القاهرة، يناير ١٩٥٥ .

- *محمد صابر عرب*، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥ .
- *محمد عبدالحميد أحمد الحناوى*، معركة الجلاء ووحدة وادى النيل ١٩٤٥ – ١٩٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- *محمد على علوبة*، مبادئ فى السياسة المصرية، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠ .
- *محمود تيمور*، الشخصيات العشرون، صور لشخصيات من الماضى القريب، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ .
- *محمود عزمى*، الأيام المائة، على هامش التاريخ المصرى الحديث، عهد وزارة على ماهر باشا ٣٠ يناير – ٩ مايو ١٩٣٦، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٩ .
- ـــــــــــ، خبايا سياسية، مطابع جريدة المصرى، ١٩٥٠ .
- *محمود كامل*، عروبتنا، دار المعارف بمصر، سبتمبر ١٩٦٤ .
- *محمود متولى*، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤ .
- *مصطفى أمين*، عمالقة وأقزام، كتاب اليوم، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٥٣ .
- ـــــــــــ، من واحد لعشرة، ط٣، كتاب اليوم، يولية ١٩٩٠ .
- *مصطفى الفقى*، الأقباط فى السياسة المصرية، مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨ .
- *مصطفى النحاس جبر*، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ – ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥ .
- *نبيل فرج*، محمد حسين هيكل فى عيون معاصريه، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦ .
- *نبيه بيومى عبدالله*، الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ –١٩٣٦، القاهرة، ١٩٨٩ .
- ـــــــــــ، تطور فكرة القومية العربية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥ .
- *وحيد رأفت*، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨ .
- *يواقيم رزق مرقص*، السودان فى البرلمان المصرى ١٩٣٦ – ١٩٥١، جـ٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣ .

obeikandl.com

- *يونان لبيب رزق*، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤، دار الهلال، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٤ .
- ـــــــــــ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، حركة الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧ .
- ـــــــــــ، الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨ .
- ـــــــــــ، تاريخ الأحزاب المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ـــــــــــ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- ـــــــــــ، قصة البرلمان المصرى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١ .

٢- المراجع الأجنبية :

- Hall, J. A., Britain's Foreign Policy in Egypt and Sudan 1947-1956, Great publishing Limited, U.K., 1996.
- Lloyd, L., Egypt Since Cromer, Vol. II, London, 1934.
- Marlowe, J., Anglo – Egyptian Relation 1800 – 1953, London, 1954.
- Safran, N., Egypt in Search of Political Community, Harvard, 1961.
- Smith, Ch., Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt; A Biography of Muhammad Husayn Haykal, University of New York, Albany, 1983.
- The Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt 1914 – 1936, London, 1936.
- Vatikiots, P.J. The History of Egypt, Second Edition, U.K. 1980.
- Wendell, Ch., The Evolution of the Egyptian National Image From its Origins To Ahmed L. Al-Sayyid, California, 1927.
- Zayid, M.Y., Egypt's Struggle for Independence, Beirut, 1965.

obeikandl.com